



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير



مذكرة بعنوان

دور السياسة النقدية في إستهداف التضخم دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2013-2023

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في ميدان علوم الاقتصاديه والتجارة وعلوم
التسيير
شعبة علوم اقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذة

إلياس الهناني فرح

إعداد الطلبة

بطاهر أحمد بن عامر

بوصدير عبد الجليل

الموسم الجامعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) الكهف. 23
إذا كان هناك من شكر فهو الله عز وجل أولاً وأخيراً الذي أعاننا على إتمام هذا العمل راجين
منه التوفيق.

لا يسعنا وقد أنهينا هذا العمل إلا أن نتقدم بجزيل
الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور

"فرح إلياس هناني "

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ،

والذي كان خير سند لنا من خلال توجيهاتها واقتراحاتها

وتعاملها الراقي معنا ،ونسأل الله عز وجل أن يثيبها خير ثواب.

دون أن ننسى شكرنا إلى البروفيسور بوسالم ابوبكر ، والأستاذ مهديرشيد

و الأستاذ عليوي صلاح على وقوفهم وتوجيههم لنا

وفي الأخير جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة

أعضاء لجنة المناقشة

على تفضلهم بقبول الإشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه

ولا يفوتنا أن نقدم خالص شكرنا إلى كل من وقف إلى جانبنا ولو بالكلمة الطيبة

فجزاكم الله عنا خير جزاء

الفهرس

	الشكر و التقدير
	الفهرس البحث
	فهرس الاشكال
أ	مقدمة عامة:
5	الفصل الأول: الجانب النظري
6	مقدمة الفصل الاول :
7	المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة النقدية
7	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية أنواعها :
11	المطلب الثاني : اهداف و أدوات السياسة النقدية
20	المطلب الثالث : أهمية السياسة النقدية و عوامل نجاحها
22	المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم
22	المطلب الأول: تعريف و أنواع التضخم.
28	المطلب الثاني: أسباب و آثار التضخم
39	المطلب الثالث : الفجوة التضخمية معالجتها (السياسة النقدية و السياسة المالية)
45	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
45	المطلب الأول: الدراسات السابقة:
50	المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة:
51	المطلب الثالث: الإستنتاجات
52	خلاصة الفصل الأول :
54	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
55	المقدمة الفصل الثاني :
56	المبحث الاول: أهم السياسات النقدية المطبقة في الجزائر خلال فترة من 2013-2023

56	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية من 2013-2023
58	المطلب الثاني : تطور معدل الإحتياطي الاجباري في الجزائر من 2013-2023
59	المطلب الثالث: تطور معدل إعادة الخصم من 2013-2023
60	المبحث الثاني : طبيعة التضخم في الجزائر و أهم مؤشراتته
60	المطلب الأول : التضخم في الجزائر خلال فترة 2013-2023
69	المطلب الثاني :أنواع التضخم في الجزائر
70	المطلب الثالث : أسباب و اثار التضخم في الجزائر
75	المبحث الثالث: دور أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2013-2023
75	المطلب الأول :علاقة تطور الكتلة النقدية و التضخم
77	المطلب الثاني :فعالية احتياطي الاجباري في إستهداف التضخم
80	المطلب الثالث: فعالية معدل إعادة الخصم في إستهداف التضخم
82	خلاصة الفصل الثاني :
83	خاتمة عامة:
86	الملخص
88	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

14	المربع السحري للاقتصادي نيكولا
56	تطور الكتلة النقدية في الجزائر
58	منحنى معدل الاحتياطي الاجباري
59	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر
61	منحنى مؤشر التضخم في الجزائر
62	تطور معدل التضخم فترة 2013_2014
63	تطور معدل التضخم فترة 2014_2017
66	تطور معدل التضخم فترة 2017_2020
67	تطور معدل التضخم فترة 2020_2023
75	تطور الكتلة النقدية مع التضخم
77	منحنى تطور احتياطي الاجباري و التضخم
80	منحنى معدل التضخم و معدل اعادة الخصم

مقدمة عامة:

يُعتبر التضخم أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية لأي دولة، نظراً لتأثيره السلبي البالغ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونتيجة لذلك، توصل العديد من ممثلي البنوك المركزية عالمياً لحقيقة بأن الاستقرار في الأسعار ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة النقدية. وبناءً على ذلك، ظهر مفهوم استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية.

لكي تؤدي السياسة النقدية دورها بفعالية، يتعين على السلطات النقدية توفير مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها كآلية لتحقيق أهدافها. ويأتي في مقدمة هذه الأدوات الاعتماد على استراتيجية استهداف التضخم، حيث يتم التركيز على معدلات التضخم نفسها كأهداف وسيطية، تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي يتعين على السياسة النقدية العمل على تحقيقه.

تتبنى الجزائر، كغيرها من الدول في التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، سياسة استهداف التضخم كإطار جديد للسياسة النقدية. وتظهر هذه السياسة بوضوح خلال السنوات الأخيرة مزامنتاً مع التقلبات الاقتصادية الواقعة جراء عدة عوامل تمتلك تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي عامناً والاقتصاد الجزائري خاصة كالازمة الصحية العالمية و تقلبات أسعار النفط وزيادة الأسعار المفاجئة مما أدى إلى التركيز على توسيع استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها، وتوفير الإشراف والتقييم المستقلين لها، بالإضافة إلى منح البنك المركزي استقلالية كاملة في إدارتها.

❖ الإشكالية الدراسة:

ما هو دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2023؟ وفي نفس الإطار يمكن تحديد مجموعة من الإشكاليات الفرعية للدراسة والتي يمكن التطرق إليها وعرضها كما يلي:

- ما هو دور إعادة الخصم في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2023؟
- ما هو دور الإحتياطي الإلزامي في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2023؟

❖ الفرضيات:

- تطبيق سياسة استهداف التضخم يساهم في تقليل معدلات التضخم.
- للسياسة النقدية دور فعال فعالة في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2023.
- وفي نفس الإطار يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الفرعية للدراسة والتي يمكن التطرق إليها وعرضها كما يلي:
- معدل إعادة الخصم سياسة نقدية فعالة في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2023.

• الإحتياطي الإلزامي سياسة نقدية فعالة في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2023.

❖ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من الجانب النظري في إثراء موضوع السياسة النقدية وتوضيح دورها الفعال في مواجهة التضخم نظرا لكثرة النقاش بين أوساط المختصين حول دور السياسة النقدية وبالتالي تحقيق الاستقرار

في الأسعار.

أما من الجانب التطبيقي فيتمثل من خلال تحليل فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال 2013_ 2023.

❖ أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

إبراز المعالم الأساسية للسياسة النقدية وظاهرة التضخم.

تحليل فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر.

❖ حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة في إطار على:

الإطار المكاني: يقتصر على دراسة السياسة النقدية، التضخم وسياسة استهداف التضخم في الجزائر. **الإطار الزماني:** تشمل الفترة من 2013 إلى 2023.

❖ منهج الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نعتمد على المنهج الوصفي قصد استعراض الجانب النظري للسياسة النقدية والتضخم والمنهج الإحصائي التحليلي لدعم الدراسة بالجدول والإحصائيات ومن تم القيام بتحليلها وتفسيرها.

❖ هيكل الدراسة:

لعرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات الفرعية عنها سوف يتم تقييم هذه الدراسة إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول: حيث نخصه لدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية و التضخم وكان ذلك بإبراز تعريفهما وكذلك تطورهما وتحديد أهدافهما بالإضافة إلى التعرف على مختلف أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها وعوامل نجاحها.

الفصل الثاني: تحت عنوان تحليل فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2013_2023 ومن خلاله نتطرق في المبحث الأول أدوات السياسة النقدية في الجزائر و في المبحث الثاني فسننترق إلى تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر وأنواع التضخم في الجزائر وأثار، أما في المبحث الثالث نبرز دور السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر.

الفصل الأول :

مقدمة الفصل الاول :

تهدف السياسة النقدية إلى تنظيم حركة النقود في الاقتصاد من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات، سواء بزيادة أو تقليل النقود، بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية مثل التضخم. تعتبر السياسة النقدية أساسية لتحقيق الأهداف التنموية والحفاظ على التوازن النقدي في الدولة، وتعتمد على استخدام متغيرات نقدية متنوعة.

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في النظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام، حيث تمكن السلطات النقدية من التأثير على حجم الائتمان وعوامل أخرى. يُعتبر التضخم من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول، حيث يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي ويعزى إلى عوامل متعددة.

وقد أظهرت التجارب والخبرات أن السياسة النقدية تلعب دوراً فعالاً في مكافحة التضخم، حيث تتطور دورها بمرور الوقت، من التركيز على الاحتياطات النقدية وسعر الصرف، إلى التركيز على استهداف معدلات التضخم بشكل أكبر.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح مفاهيم حول التضخم والسياسة النقدية، وكيفية تأثيرهما على الاقتصاد بشكل عام.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية محوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي، حيث تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بشكل عام. يعود اهتمام الفكر الاقتصادي بالسياسة النقدية إلى ظهور أفكار اقتصادية متباينة، تتنوع في أساليبها واستراتيجياتها، ولكن تتفق جميعها على أهمية تحقيق الاستقرار النقدي كهدف أساسي. يجب دراسة السياسة النقدية بشكل شامل، من خلال تحديد تعريفها بالإضافة إلى تحديد أهدافها ودورها في تنظيم النظام النقدي والاقتصادي بشكل عام.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية أنواعها :

للسياسة النقدية عدة تعريفات و أنواع يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية ذات الأثر البارز على النشاط الاقتصادي، نظراً لدورها في إدارة السياسات النقدية للدولة.

تعددت مفاهيم السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية، فقد عرّفها الاقتصادي (GL Bash) على أنها

" ما تقوم به السلطة النقدية من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت نقدية أو ودائع أو سندات حكومية ". (G. L. Bach, 2013) كما عُرِفَت السياسة النقدية بأنها "مجموعة الخطط والاستراتيجيات التي تُمكن السلطات النقدية من مراقبة عرض النقود، بما يخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

وتُعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها " تلك السياسة التي تؤثر على الاقتصاد من خلال النقود وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية قدمه الاقتصادي (Einzig) هو " تشمل السياسة النقدية جميع القرارات والإجراءات التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية". (Einzig، 2006).

في ضوء التعريفات السابقة للسياسة النقدية، نعرف السياسة النقدية على أنها إحدى سياسات الحكومة أو الهيئات النقدية مثل البنك المركزي، وتتمثل في مجموعة من القرارات والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في الكمية النقدية في الاقتصاد وفي سعر الفائدة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والآليات تختلف استراتيجيات السياسة النقدية باختلاف الأهداف الاقتصادية والظروف الاقتصادية لكل بلد.

و أي إطار للسياسة النقدية يجب أن يتضمن مجموعة من المفاهيم والمكونات التالية:

الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطة النقدية، المتمثلة عادة في البنك المركزي، لمواجهة تحديات اقتصادية قائمة أو التحوط ضد وقوع تحديات محتملة. (د. أحمد شفيق الشاذلي، 2017، صفحة

(11)

● الفصل بين السياسة النقدية والنظرية النقدية، حيث تهتم النظرية النقدية بصورة أساسية بمحاولة تفسير الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها، ذلك من منظور علمي مجرد، بحيث يتم وفق هذا المنظور رسم صورة نظرية لما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادي، في حين أن السياسة النقدية تهتم بالإجراءات العملية للتعامل مع تلك الظواهر وتوجيهها إلى ما يحقق المصالح الاقتصادية المرجوة.

● الوسائل التي تُمكن السلطات النقدية، بما يتاح لها من وسائل، من القيام بالمتابعة والرقابة المباشرة على المتغيرات النقدية، كسعر الفائدة وحجم الائتمان الممنوح وسعر الصرف والتعاملات في أسواق ما بين المؤسسات المالية (الإنترنت) لضبط الممارسات التي تؤثر في عملية خلق وعرض النقود.

ثانياً: أنواع السياسة النقدية:

اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع يتوقف بشكل كبير على الظروف والمشكلات الاقتصادية القائمة. إذا كان هناك خلل يتمثل في ارتفاع معدل التضخم، فمن الممكن أن يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية تضيق النطاق النقدي وترفع أسعار الفائدة لتبريد الاقتصاد وتقليل الطلب المتفوق على العرض، وبالتالي تقليل التضخم.

على الجانب الآخر، إذا كان هناك خلل يتمثل في الركود الاقتصادي أو البطالة المرتفعة، فقد يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية توسعية. يمكن أن تتضمن هذه السياسات خفض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار والإنفاق، وزيادة السيولة في السوق من خلال شراء الأصول المالية (مثل التيسير الكمي) لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو.

بمعنى آخر، يتوجب على السياسة النقدية أن تكون متوافقة مع تحليل الاقتصاد والظروف الحالية للبلاد، وأن تتبنى التدابير المناسبة لمعالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

● السياسة الانكماشية:

تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع في المستوى العام للأسعار)، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي" من خلال قيام البنك المركزي أما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعاً في الأسواق المالية .

هذه الأدوات تحد من قدرة البنك على منح الائتمان وخلق الودائع ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى الدخل والطلب الكلي مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما يحد في النهاية من التضخم . (مداني و شريط، 2017، صفحة 11)

● السياسة التوسعية

تهدف في مجملها إلى علاج مراحل الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي و هنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ذلك لان زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات و بالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية على حد سواء.

و منه يمكن القول أن الدول تتبع نوعين من السياسة النقدية قد تكون انكماشية أو توسعية لمعالجة حالات التضخم و الانكماش التي يمر بها الاقتصاد. (مداني و شريط، 2017، صفحة 11)

● السياسة النقدية المختلطة (المرنة):

تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم. (أمين، 2020، صفحة 13)

المطلب الثاني : اهداف و أدوات السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى أهداف أولية وأهداف وسيطة، و أهداف نهائية ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال عدة أدوات لسياسة النقدية.

أولاً: الأهداف السياسية النقدية

(1) الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تسعى السلطات النقدية للتأثير فيها لتؤثر بدورها في الأهداف الوسيطة إذ تخرج النقود الإجمالية و أسعار الفائدة على الأقل في أسواق المال عن التحكم المباشر للبنك المركزي فالأهداف الأولية ما هي إلا حلقة في سلسلة تربط مابين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة. (مداني و شريط،، 2017، صفحة 11) و تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات هما :

1- مجاميع الاحتياطي: وتتكون من الأساس النقدي و الاحتياطات الإجمالية وتتضمن الاحتياطات المقترضة و غير المقترضة المقابلة لجميع الأنواع الودائع والاحتياطات الإضافية و الاحتياطات المتعلقة بالودائع الخاصة و التي تساوي مجموع الاحتياطات ناقصا الاحتياطات المفروضة على ودائع البنوك والحكومة و الاحتياطات غير المقترضة وتساوي الاحتياطات الإجمالية ناقصا الاحتياطات المقترضة و تعد مراقبة البنك المركزي للاحتياطات غير المقترضة أكثر سيرا من الاحتياطات الإجمالية التي تشمل افتراض البنوك أيضا. (مداني و شريط،، 2017، صفحة 12)

2 - أحوال سوق النقد: ويشير ذلك المصطلح إلى مدى تجاوب و مرونة أسواق الائتمان و النظام المصرفي من حيث قدرة المقترضين و موقفهم من السرعة أو الإبطاء في معدل نمو الائتمان و مدى سيطرة البنوك ومؤسسات الاقتراض في فرض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى على المقترضين. (مداني و شريط،، 2017، صفحة 12)

(2) الأهداف الوسيطة

هي عبارة عن متغيرات يمكن للسلطة أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر و سريع بواسطة أدواتها الخاصة و تتمثل فيما يلي :

سعر الفائدة : تعرف على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض ، و فقد تزايدت أهميتها في العصر الحديث و قد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ، و فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع ان تتجاهل مستوى أسعار الفائدة لان مستوى هذه الأسعار يعتبر احد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد و المشروعات لذلك يتوجب على السلطات النقدية ان تراقب مستويات أسعار الفائدة و أن لا تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا و حول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق ، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن الأسعار الفائدة فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير. (مداني و شريط، 2017، صفحة 14)

سعر الصرف : يعتبر سعر الصرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود و الهادف إلى رفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد و يرفع من القدرة الشرائية للعملة و هذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .

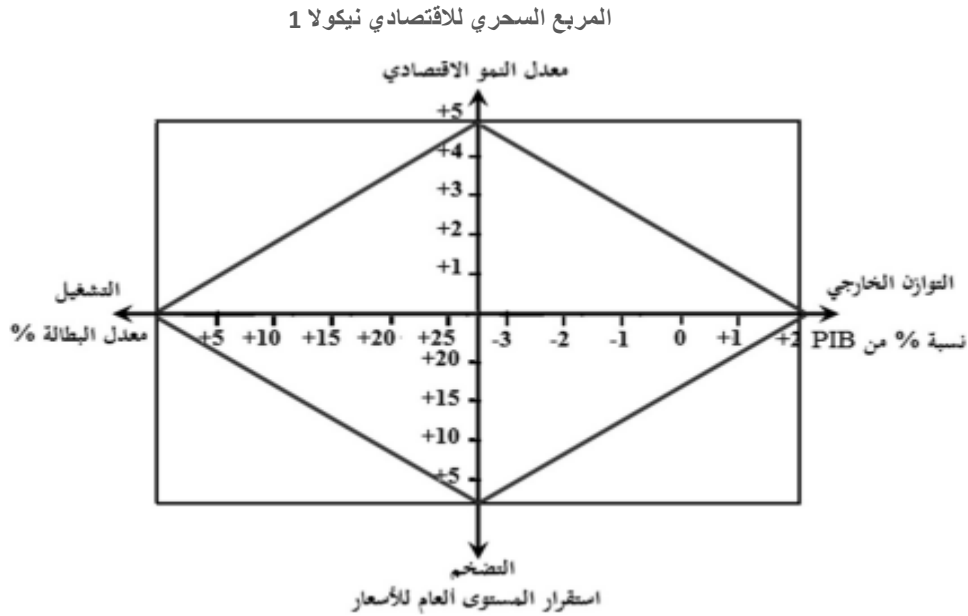
العرض النقدي: يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا ، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة او النقود، تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات، ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق وذلك بسبب تغير سرعة تداول النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية و غير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة.

الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

- 1) تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
- 2) العمالة الكاملة، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة
- 3) تحقيق معدل نمو عالي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB
- 4) توازن ميزان المدفوعات، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام قبل سنة 1929 (أزمة الكساد)، كان هدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم. لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية ، حيث ظهر هدف آخر وهو تحقيق

العمالة الكاملة. ومع منتصف القرن الماضي ، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات. (دحان،ك، 2017، صفحة 38)

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي نيكولا كالدور من خلال الشكل التالي:



المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش مقالة علمية بعنوان تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)، مجلة بحوث علمية عدد 66، 2014، ص92

ثانياً: أدوات السياسة النقدية:

أدوات السياسة النقدية تمثل أحد الآليات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية لتحقيق أهداف معينة في الاقتصاد الوطني. تهدف هذه الأدوات إلى تنظيم كمية النقد المتداول في الاقتصاد وتوجيهه بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

تعتمد اختيار واستخدام هذه الأدوات على التحليل الاقتصادي والظروف الاقتصادية الراهنة، وتتضمن مجموعة متنوعة من الآليات والسياسات التي يمكن تنفيذها بواسطة البنك المركزي.

(1) **الأدوات الكمية:** أو الأدوات غير المباشرة تُعدُّ الأساليب الكمية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية

التي تهدف إلى التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي، وتحديدًا تكلفتها، وبالتالي تأثيرها على

الكميات المتداولة في الاقتصاد. تم استخدام هذه الأدوات على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصاديًا، ولا تزال مستخدمة حتى الآن. وأهمها:

1- **سياسة معدل الخصم:** نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له فتحدد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية. (مروة، 2022، صفحة 12)

فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها وذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها وبالعكس إذا قام البنك المركزي برفع معدل الخصم، فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها وأن ترفع كلفة هذه القروض، فيقل العملاء على طلب القروض وهكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم، لأن هذا التغيير يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية وبما أن القروض تعتبر مصدرا لودائع جديدة ولإحداث مقادير جديدة من العملة، فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في آخر الأمر في النقود المتداولة، لذلك تستعمله الحكومات في سياسة محاربة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة أو بالعكس في سياسة محاربة الانكماش عندما تظهر بوادر الكساد الاقتصادي. ويمكن تلخيص تأثير تغيير معدل الخصم على عدة مستويات:

- على المستوى النقدي يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من الحجم الراج من النقود؛
- على مستوى القروض يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من القروض؛
- على المستوى الإنتاجي يؤدي الارتفاع في معدل الخصم إلى توقف زيادة الإنتاج ونقصان المخزونات والتقليل من عمليات المبادلة وتعطيل عوامل الإنتاج (البطالة – توقيف التجهيزات)؛
- على مستوى السوق المالية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة للعمليات ذات الأجل الطويل؛
- على صعيد المعاملات الخارجية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى جلب الأموال الخارجية التي تدخل بحثًا عن استثمارات جد منتجة؛

أما فعالية السياسة النقدية فتؤثر فيها عدة عوامل منها:

- ✓ مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.
- ✓ مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.

وفي الوقت الحاضر يبقى لمعدل إعادة الخصم أثره المعنوي على البنوك التجارية فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذه بعين الاعتبار أي أن هذه السياسة أصبحت مؤشراً للبنوك التجارية على اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان. (طويل ب، 2016، صفحة 61)

2- **عمليات السوق المفتوحة:** عمليات السوق المفتوحة تعني مشاركة البنك المركزي كبائع ومشتري للأوراق المالية الحكومية والخاصة، بهدف تعديل السيولة المحلية التي تحتفظ بها البنوك التجارية. هذا التعديل يؤثر على قدرتها على تمويل الائتمان وفقاً لمستويات النشاط الاقتصادي. إذا كان معدل الفائدة غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية ورصد البنك المركزي وجود سيولة زائدة وضغوط تضخمية مرتفعة، فإنه يلجأ إلى بيع الأوراق المالية للأفراد والبنوك والشركات لتقليل احتياطات البنوك التجارية. هذا الإجراء يفيد قدرتها على توسيع منح الائتمان المصرفي ويقلل من الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى تقليل عرض النقد. وعلى الجانب المقابل، إذا لاحظ البنك المركزي وجود تراجع اقتصادي، فإنه يختار شراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة، مما يخلق السيولة في الاقتصاد الوطني. يعزز هذا الإجراء احتياطات البنوك التجارية، ويعزز قدرتها على تمويل الائتمان المصرفي، مما يزيد من الإنفاق الكلي والإنتاج.

أما فيما يخص فعالية السوق المفتوحة فتتمثل فيما يلي:

- إن بنوك الودائع في بعض الأحيان لا تزيد أو تنقص قروضها واستثماراتها تبعاً لزيادة أو نقص احتياطاتها النقدية، فقد نرى أن بنوك الودائع في بعض الأحيان تحجم عن أن تستفيد من زيادة احتياطاتها النقدية لأنها لا تستوثق من يطلبون الاقتراض منها أو لأنها تخشى زيادة الاستثمار في وقت لا يكون استثمار فيه مريح؛ (مروة، 2022، صفحة 13)
- أن الطلب على الائتمان قد لا يزيد دائماً تبعاً لنقص معدلات الفائدة وذلك لأن رجال الأعمال في الظروف السياسية الحالية السواد أو الظروف الاقتصادية المتقلبة قد يرفضون ما تعرضه عليهم المصارف من قروض بمعدلات فائدة منخفضة، بالعكس قد تزيد معدلات الفائدة على النقود تبعاً لنقص في أساس الائتمان ومع ذلك فإن زيادة معدلات الفائدة قد لا تؤدي إلى نقص فيما يطلبه ائتمان، وقد يرى رجال الأعمال أن مستقبل عمليات المضاربة حتى مع العملاء من المصارف. من ارتفاع سعر الفائدة يبشر بالربح وبالخير، فيزداد طلبهم على الائتمان من بنوك المصارف من الودائع؛

3- **سياسة الاحتياطي القانوني (الإلزامي):** تشير إلى نسبة محددة من الأموال النقدية التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها، وفقاً للقانون، كجزء من قيمة الودائع التي تملكها لدى البنك المركزي، دون أن يتحقق عائد مالي على هذه الأموال. يمكن استخدام هذه السياسة كأداة للتحكم في

العرض النقدي؛ فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة العرض النقدي، يُقلّل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، مما يُظهر السياسة النقدية التوسعية. وفي حال ترغب السلطة النقدية في تقليل العرض النقدي، فإنها ترفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، مما يظهر السياسة النقدية الانكماشية. والميزة الأساسية لهذه السياسة هي تأثيرها المتساوي على جميع البنوك التجارية، مما يُعطي تأثيرًا قويًا على العرض النقدي بشكل عام.

كما أن لنسبة سياسة الاحتياطي القانوني لها فعالية كبيرة والتي سيتم إبرازها كما يلي:

- إن حجم الائتمان يتأثر أولاً بالظروف الاقتصادية والمالية ونظرة المستثمرين إلى مستقبل الاقتصاد، إذا كانت نظريتهم متفائلة فإن زيادة الاحتياطي القانوني لا يغني من التوسع في الائتمان لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة والعكس؛ (مروة، 2022، صفحة 14)
- إن لجوء المصرف المركزي إلى هذه الأداة يدفع المصارف التجارية لاستعمال أدوات أخرى للحصول على السيولة كبيع الأوراق المالية، حيث تؤدي زيادة عرضها إلى خفض أسعارها مما يجعل من المفيد استعمال المصرف المركزي لمختلف الأدوات في آن واحد لتفادي الآثار العكسية لاستعمال أداة دون أخرى.
- يرى كينز أن الإفراط في استعمال أداة الاحتياطي القانوني قد يؤثر سلباً على الأسواق المالية، لأنه يخلق حالة من عدم التأكد وبالتالي يجب إعلام المصارف التجارية بأي نية في ذلك لتتجهأ له وأن تكون نسبة التغيير منخفضة حتى تستوعبها المصارف ولهذا يصفها بعض الاقتصاديين بأنها أداة مولدة لعدم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد.

2) الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية:

الأدوات النوعية، المعروفة أيضاً باسم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، تشير إلى الأساليب والآليات التي تتدخل مباشرة من قبل البنك المركزي أو السلطة النقدية لضبط الكمية والقيمة للنقد في الاقتصاد. تعد هذه الأدوات من الأدوات الأساسية لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، مثل تحقيق الاستقرار النقدي والتضخمي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. و من أهمها:

- 1- **تنظيم معدلات الفائدة :** عند منح البنوك التجارية للقروض تحصل على فوائد و تسعى لتكون الفوائد أكبر من التكلفة التي يتحملها البنك عند تسييره للقروض ، لكي يكون استغلال البنوك مربحا عليها الاخذ بعين الاعتبار الفوائد المدينة التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تقدمها إليهم البنوك ، بالإضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة و هي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لاجل المودع بالإضافة إلى معدلات إعادة التمويل و التي تفرضها مؤسسات الإصدار.

(إعادة الخصم) و يجب ان تكون الفوائد المحصلة أكبر من الفوائد المدفوعة و يترتب على تحديد سقف معدلات الفائدة على الودائع مايلي حماية منافسين البنوك وهي المؤسسات المالية غير مصرفية حتى تتمكن من جذب المودعين تنظيم هامش البنوك فتحديد سعر الفائدة من شأنه تنظيم هامش الربح الذي يحصل عليه البنك. تنظيم و تعديل الاقتراض ، خاصة المتعلقة ببعض المقترضين كالمؤسسات العمومية. (ريمة، 2018، صفحة 22)

2- **الإقناع الأدبي:** وتسمى أيضاً بسياسة المصارحة، حيث تقوم هذه الفكرة على إقناع البنوك التجارية باتباع السياسات التي يضعها البنك المركزي لغرض لتحقيق أهداف السياسة النقدية بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلد، و يتم ذلك عن طريق عقد مؤتمرات و اجتماعات مع البنوك التجارية، بالإضافة الى توجيه النصائح و الإرشادات لمعالجة المشاكل التي تواجه هذه البنوك، ويعتبر الإقناع الأدبي أداة فعالة في الأمد القصير لمواجهة الأزمات و على العموم فإن هذا الأسلوب يعد ذو فائدة محدودة في الدول النامية، و بالتالي فإن البنك المركزي يلجأ و في كثير من الأحيان الى إستخدام وسائل أخرى مثل الأوامر و التعليمات الإلزامية التي تستطيع من خلالها تحديد المعالم التي يجب ان تسير عليها البنوك التجارية، وإن نجاح هذه السياسة يعتمد بالدرجة الأساس على قوة العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية. (قاسم، 2019، صفحة 31)

المطلب الثالث : أهمية السياسة النقدية و عوامل نجاحها

أولاً: أهمية السياسة النقدية

من خلال استخدام الأدوات المتاحة، تلعب السياسة النقدية دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني، حيث ينتقل تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي، مما يُمكنها من توجيه مساره وتحقيق أهداف المجتمع ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- يبرز دورها في أوقات التضخم حيث تعمل على مواجهة آثاره وأخطاره على الإقتصاد والمجتمع، خاصة في الدول النامية.
- تركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للإقتصاد في إطار الإستقرار الداخلي وفي مواجهة التقلبات الإقتصادية المختلفة خاصة في الدول الرأسمالية.
- تعتبر السياسة النقدية ضرورية لمسيرة النشاط الإقتصادي واتجاهاته ومعدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة.
- حظيت السياسة النقدية بالإهتمام من قبل الإقتصاديين نظرا للآثار التي تحدثها في الواقع الإقتصادي.

قدرتها في التحكم في كمية النقود وتحقيق الاستقرار النقدي والإقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم والتحكم في اتجاهات وتركيب بنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على حجم الائتمان والتحكم في بنيته ومجالاته. (طويل ب.، 2016، صفحة 15)

ثانيا :عوامل نجاح السياسة النقدية:

نجاح السياسة النقدية في أي دولة وتحت أي نظام اقتصادي يعتمد على مجموعة من العوامل والشروط. تمثل فيما يلي :

- تحديد الأهداف بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضح ومحدد كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة. (علي و بن قدور، 2016، صفحة 6)
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة ومرونة الأسعار.
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار المعدل الفائدة.
- نظام سعر الصرف إذ أن السياسة النقدية تحقق فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، حيث أنه كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية وهو ما يجعلها تحقق نجاحتها وفعاليتها.
- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة، مما يمكن البنك المركزي من التحكم في الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية.
- إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.
- حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

- توافر نظام معلوماتي فعال: إذ أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود ومن هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وإمكانياته. (قدور و علي، 2016، صفحة

(7)

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

لقد أصبح التضخم من بين المشاكل التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم، حيث يحدث التضخم نتيجة لتوافر مجموعة من العوامل والأسباب التي تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة اقتصاداتها ونموها كما انه يخلف مجموعة من الآثار المختلفة وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف و أنواع التضخم.

للتضخم عدة تعريفات و أنواع يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولاً: تعريف التضخم

• مفهوم التضخم:

لقد أصبحت ظاهرة التضخم معقدة جدا وخاصة بعد التقدم الإقتصادي والإجتماعي الذي نعيشه اليوم وتعددت تعريف هذه الظاهرة وذلك لتباين الأفكار التي تنطلق من خلالها تلك التعاريف. وعموما يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، لذا لا يعد تضخم الزيادات الطارئة في الأسعار لسبب أو آخر، من قبيل إرتفاع الأسعار بسبب العوامل الموسمية أو العرضية، كما أن الزيادة في الأسعار لا تكون لجميع السلع وقد ترتفع أسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الآخر ثابتا، إضافة إلا أنه لا يشترط أن تكون زيادات الأسعار متساوية لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة. كما يمكن تعريفه أيضا أنه إرتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخما ويجب

ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد لكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم لنيل إرتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات. ويعرف التضخم كظاهرة بالمفهوم البسيط يتمثل في إرتفاع الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات، فتسير القوة الشرائية للنقود أو قيمتها الحقيقية باتجاه عكسي مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، ولم يعد الإرتفاع من المستوى العام للأسعار تضخما ما لم ترتبط بالدخل، ومن هنا يمكن القول بأن التضخم ظاهرة ديناميكية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة نسبيا. (صباح و جرفي، 2021، صفحة 40)

أما التعريف الذي قدمه Enelegame عن التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائدة عن قدرة العرض.

• خصائص التضخم:

تتمثل أهم خصائص التضخم فيما يلي:

1. التضخم من المشكلات الإقتصادية التي تحدث نتيجة لوجود العديد من العوامل الإقتصادية في حالة التعارض وهذا يجعل أهم صفة من صفات التضخم أنه عبارة عن ظاهرة مركبة ومعقدة ولها الكثير من الأبعاد المتعددة.

• يحدث نتيجة لوجود مشكلة في العلاقات بين كل من أسعار الخدمات والسلع وبين الأسعار المتعلقة بالعناصر الخاصة بالإنتاج.

(1) التضخم يعتبر عامل من العوامل التي تؤدي إلى حدوث إنخفاض في قيمة العملات إذ ما تم مقارنتها مع الأسعار الخاصة بالخدمات والمنتجات وهذا ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح إنخفاض القوة الشرائية. وقد يتميز هذا التعريف بما يلي :

(1) أن التضخم حركة مستمرة تأخذ معها الأسعار نحو الإرتفاع.

(2) أن حركة الأسعار تتصف بالإستمرار أو الدوم الذاتي، فالتضخم يكون في صورته الصريحة إرتفاعا متواصل للأسعار ينتصر داخل الإقتصاد القومي .

(3) أنه يقصد بفائض الطلب في هذا التعريف كلا من الطلب على الإستهلاك والطلب على الإستثمار وهو عبارة عن القوة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين .

(4) إن التعريف ذكر قدرة العرض، إذ أن زيادة الطلب في لحظة معينة إذ لم يقابلها زيادة في الإنتاج يتعرض الإقتصاد للتضخم، أم إرتفاع الأسعار الذي يصاحب زيادة التشغيل قبل الوصول لمرحلة التشغيل الكامل فلا يمكن إعتباره إرتفاعا تضخيميا. (صباح و جرفي، 2021، صفحة 41)

ثانيا : أنواع التضخم.

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها إلى أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها المطلوبة كاملا، حيث سنستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي :

أولاً: من حيث حدة التضخم: ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع نذكرها كما يلي:

(1) **التضخم الزاحف** : وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر ، فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومنتالية والتي تؤدي إلى عمليات تراكمية او عنيفة في المدة القصيرة ، فهي التي تتطور بشكل راسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المستمر في المدى الطويل و بذلك فان خطورة هذا النوع من التضخم تتمثل فيما يحدثه من اثر نفسي بسيط على قبوله ، الأمر الذي يدفع الى قبوله و التعايش معه حيث أن الارتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة و منتالية ال تتجاوز 5 % . حيث تهبط قيمة النقود ببطء وهذا التضخم منتشر اليوم في البلدان الصناعية حيث خضعت للاقتصاديات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة تصاعدية في الأسعار بالدوام ، لكنها التي تمثل اضطرابا ، فهو تضخم الذي لا مفر منه في نظر هذه البلدان وربما ذهب الاقتصاديون إلى إطلاق وصف الاستقرار على وضع الذي يزيد فيه معدل ارتفاع الأسعار على 3% .

(2) **التضخم العنيف** : وهو الذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا وأقوى درجة، فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمنتالية، فإن معدل تضخمي بمقدار 5% لمدة أربع سنوات منتالية يمثل الحدود القصوى للتضخم الزاحف، بحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود تكون بصدد التضخم العنيف حيث يفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة ووحدة لقياسها .

(3) **التضخم الجامح** : يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي ويظهر هذا النوع نتيجة الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير العادية التي قد يمر بها الاقتصاد (مداني و شريط ، 2018، صفحة 34).الوطني، ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار التي يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار.

ثانيا: من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار

هناك نوعين هما :

1- **التضخم المكبوت (غير الظاهر) :** وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة لوجود الرقابة على الأسعار بسبب التدخل الحكومي إتباع سياسة الاثنتين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار التي تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل أنها تؤجل إن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار.

2- **التضخم الطليق (الظاهر) :** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون ذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية ألد من هذه الارتفاعات. مما يؤدي إلى تقشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات مما يؤدي إلى تفتيش (مداني و شريط ، 2018، صفحة 35) هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة تكبر من ازدياد التداول العامة للأسعار.

ثالثاً: من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم اقتصادي لكينز إلى ما يلي :

1. التضخم في أسواق السلع : و يفرق بين نوعين :

1. **التضخم السلعي:** وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

2. **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كال قطاعي الاستهلاك والاستثمار .

2. التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : ويوجد نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج وهما:

(1) **التضخم الربحي:** وهو أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي سلع استهلاك واستثمار.

(2) **التضخم الداخلي:** وهذا يحصل نتيجة ارتفاع تنزايدي نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية

للعامل، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين:

أسواق السلع الاستهلاكية، وأسواق السلع الاستثمارية، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي. (مداني و شريط، 2018، صفحة 36)

المطلب الثاني: أسباب و آثار التضخم

يحدث التضخم لعدة أسباب و يخلف وراءه آثار تمس الاقتصاد وتآثر على الأفراد .

أولاً: أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1. تضخم ناشئ عن التكاليف : ينشأ هذا النوع بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

2. تضخم ناشئ عن الطلب : ينشأ هذا النوع من التضخم عند زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3. تضخم حاصل من تغييرات كلية : في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغييرات في الطلب النقدي، وإن كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

4. تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى : تمارس من قبل قوى خارجية، تنعدم الاستيراد والتصدير في حالة ونتيجة لذلك الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

5. زيادة الفوائد النقدية : ورجح بعض الباحثين مؤخراً أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد.

وهذا ليس غريبًا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الأمم: (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر). (الفتاح، 2012، صفحة 3)

ثانياً: آثار التضخم

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

1) الآثار الاقتصادية للتضخم

1. آثار التضخم على جهاز الأسعار :

ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة التي تميل إلى الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور دور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، وبالتالي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى. كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة وعوائد متناقصة. (زرورق، 2021، صفحة 62)

2. التثوهات الضريبية الناتجة عن التضخم:

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من بين أهم الضرائب التي توضح آثار التضخم على النظام الضريبي، حيث لا يأخذ هذا الأخير التضخم في عين الاعتبار، ويفرض الضريبة على القيمة المضافة اسمياً فقط دون النظر في المكاسب الحقيقية لهذه القيمة المضافة.

كما أن الضرائب على معدلات الفائدة الاسمية أيضاً توضح لنا أثر التضخم على النظام الضريبي، حيث يؤدي فرض الضريبة على معدل الفائدة الاسمي في حالة اقتصاد يعاني من تضخم مرتفع إلى

حدوث تدهور واضح في معدل الفائدة الحقيقي لأن معدل الفائدة الحقيقي - معدل الفائدة الاسمي بعد فرض الضريبة - معدل التضخم) وهذا بدوره سيقبل بشكل كبير ميل الأفراد إلى الادخار، لأنه يرتبط أساساً بمعدل الفائدة الحقيقي.

بما أن التضخم يولد تعديلات في الضريبة المفروضة، فإن التضخم العالي سوف يؤدي إلى تثبيط الادخار، وبما أن الادخار يوفر الموارد اللازمة للاستثمار الذي يمثل بدوره عنصراً مهماً للنمو الاقتصادي في الأمد الطويل، فإنه عندما يرفع التضخم ثقل فرض الضرائب على الادخار، فهو يولد انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، لكن ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول حجم هذا الأثر .

ولعل الحل لهذه المشكلة، يعدل التضخم في فهرس النظام الضريبي، إذ أنه على القوانين الضريبية أن تأخذ في عين الاعتبار آثار التضخم. فمثلاً في حالة الضريبة على القيمة المضافة، يجب أن تفرض الضريبة على المكاسب الحقيقية للقيمة المضافة، وفي حالة الضرائب على الإيرادات الناتجة من الفائدة، يجب أن تطبق فقط على معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي .

3. تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

وتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري، فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي أنها تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح، أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكثر ربح مما يمكن مما يدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل، وبيئته عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

وعموماً تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

4. تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها:

من المتعارف عليه أن النقود تقوم أساساً بأربعة وظائف وهي وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيم ووسيلة للمدفوعات الأجل، ولكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد النقدي، إذ أن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل بعد أحد الشروط الضرورية لعمل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية ومما يلاحظ أن هذه الوظائف وبالأخص (زروق، 2021، صفحة 63) الثلاثة الأولى منها، بينها قدر كبير من التلازم والارتباط، بمعنى أن قيام النقد بوظيفة ما منها يحتم قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم يكون من الصعب قبول القول بأن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف.

ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود تفقد كفاءتها في أداء تلك الوظائف، وكلما اشتد التضخم فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تصبح غير مقبولة بين الناس كوسيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحساب ومخزن للقيم، ومن باب أولى كوسيلة للمدفوعات الأجلة، حيث عندما يشتد التضخم تفقد النقود قيمتها النقدية، وعند ذلك ينتهي الأمر بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك عدة مرات في العالم.

كما أن الارتفاعات المستمرة للأسعار والتي يترتب عنها فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، تؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة في مرحلة التشغيل الكامل، حيث ترتفع الأسعار لتحقيق التوازن. (زروق، 2021، صفحة 64)

5. أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود :

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقد ان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية . كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفاً يضعف عملية الادخار، مما من ارتفاع أسعارها مستقبلاً وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة. (طه، 2021، صفحة 7)

6. أثر التضخم على الادخار:

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل .

7. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر على التضخم سلباً ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل عدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دولياً، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة مما يحدث عجزاً، في ميزان المدفوعات .

8. أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي. (طه، 2021، صفحة 8)

رغم ذلك، لا عجب في أن يكون التضخم هدفاً بحد ذاتها لدى الدول كما هو الحال خلال فترات الأزمات التي تشهد اقتصاداتها ركوداً اقتصادياً والمالية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة، أو تسجل الدول انكماشاً السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم زيادة مستويات الطلب.

يمكن القول أن وجود قدر معقول ومقبول من التضخم سيشجع المنتجين على في الإنتاج رغبة في الحصول على الربح. لكن في المقابل، وكما بينا في معدلات التضخم نتج عنها العديد من الآثار الاقتصادية السلبية. (طه، 2021، صفحة 9)

(2) الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير بشكل واضح على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك من خلال ما يلي:

1. التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة: ينشأ التأثير التوزيعي الرئيسي للتضخم من الاختلاف

في أنواع الموجودات التي للناس أو المستحقات المترتبة عليهم فوضعية المقرضين تختلف تماماً عن وضعية المقترضين : في فترات التضخم .

كما تعد دخول المجتمع بمختلف شرائحه الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجئة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل أغلبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية وحملة السندات وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

وفيما يلي سنحاول إبراز آثار التضخم فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل والثروات بين مختلف فئات المجتمع :

2. **المقرضون والمقترضون:** حين يدين الناس بمال الآخرين فإن ارتفاعاً حاداً في الأسعار سوف يكون بمثابة كسب غير متوقع لهم، وذلك لأنه في حالة حدوث تضخم كبير سوف تتضاعف جميع الأجور والمداهيل أما دفعات (زروق، 2021، صفحة 68) الدين المستحقة على المقرض سوف تبقى ثابتة من حيث قيمتها الاسمية، أما تكلفتها الحقيقية تنخفض مما يعني أن التضخم الكبير يزيد من ثروة المقرض لأنه يخفض القيمة الحقيقية للدين المفروض عليه، أما وضعية المقرض فإنها ستختلف تماماً وذلك لأن التضخم يتسبب له في خسارة كبيرة لأنه سوف يسترد أموالاً قيمتها الحقيقية أقل من قيمة الأموال التي أقرضها، وبالتالي تتسبب الزيادة غير المتوقعة في الأسعار في إفقار المقرضين من هذا تستنتج أن التضخم العالي وغير المتوقع يمثل فائدة للمقرضين وخسارة للمقرضين.

3. **الأثر على أصحاب المداخيل الثابتة:** ينعكس ارتفاع الأسعار أو التضخم سلباً على القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وزاد تنازلهم عن طلب بعض السلع، لعدم قدرتهم على الحصول عليها، وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر. إن هذه الآثار السلبية التي تمس هذه الفئة سببها الرئيسي هو النفقات المرتفعة والعائد الثابت نسبياً الذي تجنيه هذه الفئات، وكذلك فإن الأفراد الذين يعتمدون على الخزينة العمومية سوف يتضررون بصفة خاصة من التضخم وذلك لأن دخلهم يبقى متخلفاً كثيراً عن ارتفاع الأسعار.

4. **الأثر على أصحاب المرتبات:** تضم هذه الفئة موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، وهم الذين تكون مداخيلهم أقل ثباتاً مقارنة بالأفراد الذين ذكرناهم في الفئة الأولى، حيث يتعرضون هم

كذلك إلى انخفاض مداخيلهم الحقيقية، ولكن ولأنها تتمتع بنوع من المرونة، فإنه عادة ما تحدث زيادة في هذه المرتبات مما يؤدي إلى تخفيف أثر التضخم على هذه الفئة.

5. **الأثر على الأجراء:** تشكل فئة العمال أكبر جزء من أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور

بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في أغلب الأحيان إلى زيادة في الأجور، وترجع هذه الزيادة إلى أسباب كثيرة، لعل أهمها هو قوة الاتحادات العمالية والنقابات وقدرتها على التأثير في الحكومات من أجل رفع الأجور لمواجهة التضخم. والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تمر فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور، كما أن الأجور عادة لا ترتفع بنفس المعدل (زروق، 2021، صفحة 69) الذي ترتفع به الأسعار، ومع ذلك يبقى أصحاب الأجور أقل تضررا من التضخم مقارنة بأصحاب الدخل الثابتة والمرتبات.

6. **الأثر على المستثمرين:** إن المستثمرين في السندات التي تدر فائدة سوف يخسرون في أوقات

ارتفاع الأسعار، بينما المستثمرون في سندات الملكية سوف يستفيدون من هذا الارتفاع. وبالنسبة لصغار المستثمرين من الطبقة المتوسطة فهم معرضون لخسارة كبيرة لأنهم عادة ما يستثمرون مدخراتهم في سندات تدر فائدة ثابتة أو في التأمين أو في حساب المدخرات، ويشير كينز إلى أن التضخم يخفض مقدرة المستثمرين على الادخار. كما ثبت أيضا أن الأسهم تتحرك بشكل معاكس لحركة التضخم، حيث أنه مع تباطؤ التضخم في أوائل التسعينات ارتفعت أسعار الأسهم بحددة في مختلف أنحاء العالم وسبب ذلك هو توقع المستثمرين بأن البنوك المركزية ستبقي أسعار الفائدة منخفضة لكن حين هدد التضخم بالتصاعد في عام 1994 انخفضت أسعار الأسهم بحددة. 7. **الأثر**

على أصحاب المشاريع: إن الوضع بالنسبة لهذه الفئة مختلف تماما عن الفئات الأخرى وذلك لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادة كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد مرور فترة من الزمن، فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات .

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون غالبية المجتمع، بحيث تتخلف مداخيلهم

النقدية عن اللاحق بارتفاع الأسعار، في حين يستفيد أصحاب المداخل المتغيرة من تجار ومنتجين (زرورق، 2021، صفحة 70).

(3) تفشي الرشوة والفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى الحفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الدخل عن مجاراة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة. فعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات بمقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

(4) زيادة البطالة:

يزيد التضخم من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم بعد مجتمعة فقيرا، ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية لا بأس بها، إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواء بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نموا اقتصاديا بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة الإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمة عملتها أمام العملات الأخرى، فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية، ويرتفع معدل التضخم، وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

(5) ازدياد معدلات الفقر:

يترتب عن التضخم تغييرات جذرية في طبقات المجتمع المختلفة، حيث يعمل كلا من الفقر والغنى، مما يؤدي إلى تكديس الثروات لدى فئات قليلة في المجتمع، وهم التجار والمستثمرون والمضاربون، بينما تظل الأغلبية من أفراد المجتمع تعيش عند خط الفقر أو أدنى منه، كما تتجه الطبقة المتوسطة تدريجيا لتنضم إلى الطبقة الفقيرة بالإضافة إلى هذه الآثار الاجتماعية التي يحدثها التضخم على أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، هناك آثار أخرى يتمثل أهمها فيما يلي: (زرورق، 2021، صفحة 71) تزيد معدلات التضخم العالية من احتمالية ارتكاب جرائم الملكيات الخاصة كالسرقة والنهب.

يؤدي التضخم إلى غياب التوازن الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية، وذلك نتيجة لإعادة توزيع الدخل بصورة غير عادلة، حيث أن هناك مستفيد من ارتفاع الأسعار وهناك من يتضرر منها.

- (1) يؤدي التضخم إلى ارتفاع معدل جرائم السطو والسلب والانحراف ومضاعفة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشويه مسارها، أي اللجوء إلى المضاربة وإنتاج السلع المربحة فقط.
- (2) يدفع التضخم الاقتصادي بالأفراد إلى الاقتراض لتلبية احتياجاتهم الآنية، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتهم.
- (3) كما يؤدي التضخم أيضا إلى اتساع دائر الفقر، حيث أن نسبة الفقر ترتفع خلال وبعد مرحلة التضخم، نتيجة لانخفاض أو حتى انعدام مصادر الدخل الأسرية. (زروق، 2021، صفحة 72)
- (4)

المطلب الثالث : الفجوة التضخمية معالجتها (السياسة النقدية و السياسة المالية)

خلال دراسة التضخم ظهر مصطلح الفجوة التضخمية وكيفية معالجته :

أولا : الفجوة التضخمية

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية , فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي طورها كينر في بحثه الذي أصدره عام 1940. ويتمثل الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات و مدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين و بالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين ، وفي نفس الوقت فإن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير: (دحان و سلوكي، 2017، صفحة 13)

- **معيار الفائض في الطلب الكلي:** ويتم قياس الفجوة التضخمية هنا بدلالة ذلك الفائض من الطلب الناتج عن الفارق بين النمو في مخزون النقد ونمو الناتج الداخلي، والفارق الموجب الموجود بين إجمالي الإنفاق المحلي والناتج المحلي بالأسعار الحقيقية، شكل لدينا فائض في الطلب والذي سيتولد عنه ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قريب من مستوى التشغيل الكامل.
- **معيار الفائض في العرض النقدي:** ويرتكز التحليل حسب هذا المعيار على الاتجاهات الحديثة للنظرية الكميّة، وتكون الفجوة التضخمية هنا تشكل الفارق بين الزيادة في حجم الكمية المعروضة من النقد والزيادة في الطلب عليها بالأسعار الثابتة، بالتالي ينشأ لدينا عنصر التغيير في مخزون النقد و التغيير في الطلب على النقد. (بوسالم و بونوة، 2014، صفحة 83)

■ **معيار الإفراط النقدي** : يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغيير الاستراتيجي في إحداث التغيير في مستوى الأسعار . فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فإن نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية و يعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمال من طرف اقتصادي صندوق النقد الدولي لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون أسرع و متوفرة بأكثر دقة. (دحان و سلوكي، 2017، صفحة 14)

ثانيا : معالجة الظروف التضخمية

1. السياسة النقدية

تعتمد الدولة على السياسة النقدية في معالجة التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

(1) **خفض سعر إعادة الخصم**: يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزية، ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف زيادة السيولة لديها. يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرفع من معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أن هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوافر أسواق نقدية متطورة ولاعتماد على أدوات أخرى، فمثلا في الجزائر تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4 بالمئة وذلك منذ سنة 2004؛

(2) **سياسة السوق المفتوحة**: تتمثل في عمليات البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية بمختلف الأجل وخصوصا القصيرة الأجل، وذلك بغرض التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان، وهذا ما تفنقر إليه أغلب البلدان النامية. ويرتبط نجاح هذه الأداة بوجود سوق مالية ونقدية متطورة يقوم البنك المركزي في حالة معدلات التضخم

المرتفعة بعرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة في السوق والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار؛ (3) **سياسة الاحتياطي الإجباري (القانوني):** يتمثل في الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتحديد هذه النسبة بناء على الأوضاع الاقتصادية السائدة؛ ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري، وذلك ما يعني امتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي الخفض من قدرتها الائتمانية، ما يؤثر سلباً على حجم النقد المتداول في السوق. (مكيد و عشيط، 2017، صفحة 77)

2. السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، وتحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويتم تطبيق السياسة المالية كما يلي:

تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

تتبع وزارة المالية الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة.

خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق ويمكن ايجاز اهم وسائل وأدوات ووسائل السياسة المالية فيما يلي:

1) **الضرائب بكافة أنواعها:** وتتمثل في ضرائب الدخل وضرائب الشركات والرسوم الجمركية

غير المباشرة التي يمكن أن تفرض على السلع المختلفة سواء ما كان منها ما هو منتج محلياً أو مستورد، وتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس استراتيجية الحكومة أو فلسفتها (دحان و سلوكي، 2017، صفحة 18) الاقتصادية والاجتماعية. فالجدول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً

مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على حجم وهيكل الواردات، بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعية الوطنية الناشئة.

(2) **الإنفاق الحكومي:** فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط في كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو بقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي ال يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

(3) **الدين العام (الداخلي والخارجي):** تعتبر سياسة الدولة تجاه الدين العام من حيث حجمه، ومعدلات نموه، وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائضا فان حجم هذا الفائض ومعدلات نموه وكيفية استغلاله يمكن أن يؤثر أيضا بصور مختلفة على الاقتصاد الوطني.

وتوجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها الرقابة المباشرة أي تلك الإجراءات التي تتخذ لتحويل التضخم المفتوح إلى تضخم مراقب، فوضع حد أعلى السعار السلع وأن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو إجراء مضاد للتضخم ويساعد على الإبقاء الأسعار بعيدا عن الارتفاع بسرعة، أما الرقابة على الأجور فهي ضرورية للحد من ارتفاع الأسعار والأجور كما أن تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ومن بين الإجراءات التي تساعد على علاج ظاهرة التضخم رفع الإنتاج بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي، وعموما يمكن اتباع سياسة مالية بقصد التغلب على مختلف حالات الأزمات . (دحان و سلوكي، 2017، صفحة 19)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يوجد عدة دراسات مشابهة حول موضوع البحث نذكر بعض منها :

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

1-دراسة سيلفا انجيلينا (2020) تحت عنوان: " Effects of Monetary Policy on Inflation and National Economy Based on Analysis of Bank Indonesia Annual Report

"

قام هذا البحث بتحليل آثار السياسة النقدية على التضخم والاقتصاد الوطني في إندونيسيا. وعلى وجه التحديد، فحصت: تأثير المعروض النقدي، والمعروض النقدي، وسعر SBI (شهادة بنك إندونيسيا)، وسعر الصرف، والاقتصاد على التضخم في إندونيسيا. تأثير التضخم والاستثمار المحلي والاستثمار المحلي في الفترة السابقة والاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي في الفترة السابقة والعمالة الاقتصادية على الاقتصاد الوطني في إندونيسيا. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية ونموذج المعادلة المتزامنة للمرحلتين الأقل تربيعةً (TSLs) للتحليل. وكانت المؤشرات المستخدمة للتضخم هي المعروض النقدي، والمعروض النقدي في الفترة السابقة، وسعر الفائدة في الهيئة الفرعية للتنفيذ، وسعر الصرف، والاقتصاد الوطني. وكانت السياسات النقدية التي تم تحليلها هي أداة سعر الفائدة التي تستخدمها الهيئة الفرعية للتنفيذ من قبل بنك إندونيسيا للسيطرة على التضخم خلال الفترة التي تغطيها التقارير السنوية لبنك إندونيسيا المستخدمة كمصادر للبيانات (لم يتم ذكر سنوات محددة).

2-دراسة منموهان أقروال، إرفان أحمد شاه، (2019)، تحت عنوان: " Monetary Policy Effect on Inflation and Growth

تتناول هذا البحث تطور أهداف السياسة النقدية وكيف عادت للسيطرة على التضخم وعلى وجه التحديد، يقوم بتحليل: كيف تغيرت أهداف السياسة النقدية مع مرور الوقت، من عصر معيار الذهب إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والركود التضخمي في السبعينيات، واعتماد استهداف التضخم من قبل العديد من البلدان. تجربة الهند مع أطر السياسة النقدية المختلفة مثل الاستهداف النقدي، ونهج المؤشرات المتعددة، والتحول النهائي إلى استهداف التضخم في يناير 2015. تحليل شامل للبلدان النامية التي اعتمدت استهداف التضخم لتقييم تأثيره على التضخم والنمو والديون الخارجية. مؤشرات التضخم الرئيسية المستخدمة في التحليل هي مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ومؤشر أسعار الجملة (WPI). تغطي السياسات النقدية التي تمت مناقشتها أدوات أسعار الفائدة مثل سعر الفائدة البنكية/سعر إعادة الشراء والتحويلات في الأساليب مثل الاستهداف النقدي ونهج المؤشرات المتعددة وأخيرًا استهداف التضخم الذي اعتمده الهند والعديد من البلدان النامية الأخرى منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعدًا.

3-دراسة د. سماحي أحمد (2018): تحت عنوان: دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2002-2016.

المنهج الوصفي التحليلي (قياسي).

تعتمد الجزائر على سياسة نقدية تتضمن زيادة أسعار الفائدة وتقليل كميات النقد المتداول للحد من التضخم. تتبنى البنك المركزي سياسات تحفيزية واحتياطية للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الاقتصادي.

يعتمد هذا البحث على تحليل كميات كبيرة من البيانات الاقتصادية والمالية، وتطبيق نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2016.

مؤشرات التضخم في الجزائر: يُعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية كأسعار الصرف وسياسات الاستيراد والتنويع الاقتصادي. وتشير الدراسة إلى أن معالجة التضخم في الجزائر لا تعتمد فقط على الأدوات النقدية كتنظيم كميات العملة، ولكن أيضاً على تنظيم الواردات وسياسة التجارة الخارجية.

خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لا تكفي وحدها لمعالجة ظاهرة التضخم، وأن التنويع الاقتصادي ضروري لمعالجة التضخم الهيكلي. كما أوصت بضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق استهداف التضخم بشكل فعال.

4-دراسة صباح بوسفط،فاطمة الزهراء جرفي (2018)، تحت عنوان: السياسة النقدية ودورها في إستهداف معدلات التضخم في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2018.

العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر: تعاني الجزائر من ارتفاعات متكررة في المستوى العام للأسعار، وذلك بسبب ارتفاع الموارد المالية للدولة الناتجة من انتعاش أسواق النفط وارتفاع أسعاره. هذا يصاحبه عادة سياسات مالية ونقدية توسعية تؤثر سلباً على معدل التضخم.

الأدوات المستخدمة في هذا البحث:

استخدمت الدراسة أدوات السياسة النقدية والمالية كمتغيرات مستقلة لتحليل أثرها على التضخم كمتغير تابع في الاقتصاد الجزائري. تشمل هذه الأدوات سعر الفائدة والسياسات النقدية الأخرى، بالإضافة إلى السياسات المالية التوسعية، وكيفية تنفيذها بشكل مناسب لتحقيق أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار.

5-دراسة شريط رقمية، مداني بشرى (2018)، تحت عنوان: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة: الجزائر من 2006-2016.

المنهج الوصفي التحليلي.

يركز هذا البحث على دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016. يشير البحث إلى أن التضخم هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية. وتهدف السياسة النقدية إلى ضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تناول البحث تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة المذكورة والإجراءات النقدية المتخذة لمعالجته. استخدمت السياسة النقدية في الجزائر أدوات مثل تنظيم القروض المصرفية، تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي، استخدام أدوات امتصاص السيولة، وتقديم تسهيلات الإيداع.

وأظهر البحث أن السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري ساهمت في استقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية خلال الفترة المدروسة. ولكن البحث حدد أيضاً عوامل ساهمت في ظهور فجوات تضخمية في الاقتصاد الجزائري مثل الصعوبات الهيكلية وتأثير التضخم المستورد.

وخلص البحث إلى أن مزيج من الإجراءات التقليدية والحديثة ضروري ليعتمد عليه البنك المركزي الجزائري في المستقبل لمكافحة التضخم بفعالية.

من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة هي معدل التضخم العام، والضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المحلية والمستوردة. كما تم الاعتماد على مؤشرات أخرى كالعجز المالي والتوسع النقدي في تحليل فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم.

6-دراسة دحان كنزة (2017)، تحت عنوان: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

المنهج الوصفي التحليلي.

تركز الدراسة على تحليل دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015). تشير الدراسة إلى أن معدل التضخم هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية. وتهدف السياسة النقدية إلى ضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما تناولت الدراسة تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 والإجراءات النقدية المتخذة لمعالجة التضخم. استخدمت السياسة النقدية في الجزائر أدوات مثل

تنظيم القروض المصرفية، تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي، استخدام أدوات امتصاص السيولة، وتقديم تسهيلات الإيداع. وأظهرت الدراسة أن السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري ساهمت في استقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية خلال الفترة المدروسة. ولكن الدراسة حددت أيضاً عوامل ساهمت في ظهور فجوات تضخمية في الاقتصاد الجزائري مثل الصعوبات الهيكلية وتأثير التضخم المستورد. وخلصت الدراسة إلى أن مزيج من الإجراءات التقليدية والحديثة ضروري ليعتمد عليه البنك المركزي الجزائري في المستقبل لمكافحة التضخم بفعالية.

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم إستعراضه من الدراسات السابقة تمكن الطالبان الباحثان من جمع المعلومات الكافية و التطرق لأوجه الاختلاف والتشابه المتعلقة بموضوع محل الدراسة، متمثلة في النقاط التالية:

أولاً: من حيث بيئة وزمن الدراسة:

فيما يخص الزمان والمكان الذي اجريت فيه هذه الدراسات، فقد اختلفت وتباينت في الزمان والمكان، اجريت البعض منها في الفترة 2000 حتى 2016 نذكر منها دراسة دحان كنزة، دراسة شريط رقية، مداني بشرى، دراسة د. سماحي أحمد، أما دراسة صباح بوسفط،فاطمة الزهراء جرفي، اجريت في الفترة الممتدة 1990- 2018، وتم اجراء هذه الدراسات في الجزائر. ودراسة منموهان أقروال، إرفان أحمد شاه التي اجريت في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية 2015، اجريت في دولة الهند، واخيرا دراسة سيلفا انجيلينا التي اجريت في اندونيسيا بدون ذكر إطار زمني محدد. ومنه فإن دراستنا قد أجريت في فترة حديثة 2013-2023، وفي الجزائر.

ثانياً: من حيث هدف الدراسة:

تباينت أهداف كل دراسة من الدراسات السابقة ولكن معظمها كان يهدف للتعرف على فعالية السياسات النقدية على معدلات التضخم.

وهنا إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات الأخرى من حيث الهدف.

ثالثاً: من حيث الأدوات المستخدمة في الدراسة:

اختلفت الدراسات في أدوات السياسة النقدية المستعملة للتأثير على التضخم، حيث إستعملت دراسة سيلفا انجيلينا المعروض النقدي و سعر الفائدة و سعر الصرف، ودراسة د. سماحي أحمد إستعملت أسعار الصرف وسياسات الاستيراد والتنويع الاقتصادي، في حين دراسة صباح بوسفط، فاطمة الزهراء جرفي إستعملت سعر الفائدة، كما أن دراسة شريط رقية، مداني بشرى إستعملت أدوات مثل تنظيم القروض المصرفية، أدوات امتصاص السيولة، ومعدلات الإحتياطي القانوني وتقديم تسهيلات الإيداع،

ودراسة منموهان أقروال، إرفان أحمد شاه إستعملت سعر الفائدة مثل سعر الفائدة البنكية، سعر إعادة الشراء.

ومنه فإن دراستنا قد إستعملت أدوات السياسة النقدية التالية: الإحتياطي الإلزامي، معدل إعادة الخصم، و المعروض النقدي M2.

المطلب الثالث: الإستنتاجات

نظرًا لاختلاف المنهجيات والمتغيرات المستخدمة، توصلت الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى استنتاجات متباينة بشأن فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، فمنها من توصل إلى أن السياسات النقدية ليست بالفعالة إلى حد كبير في معالجة التضخم، ومنها من أظهرت علاقة قوية وإيجابية بين السياسة النقدية والتضخم.

خلاصة الفصل الأول :

في هذا الفصل، نجد أن بالنسبة للسياسات النقدية، فهي تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشمل مجموعة من الأدوات والإجراءات مثل تغيير أسعار الفائدة، وتقديم السيولة المالية، وتنظيم السياسات النقدية لضبط كمية النقد المتداول والحفاظ على قيمة العملة.

تتطلب سياسات النقدية التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار، وهي تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، مما يجعل تصميمها وتنفيذها تحديًا مستمرًا للسياسات الاقتصادية.

التضخم ليس مجرد ظاهرة اقتصادية بل هو موضوع يثير اهتمام المفكرين الاقتصاديين ويشكل نقاشًا مستمرًا بين وجهات النظر المختلفة. بينما يركز بعض المفكرين على تحليل الأسباب والدوافع وراء

حدوث التضخم، يركز آخرون على تقييم الآثار المترتبة عنه. وعلى الرغم من هذا التباين في الآراء، فإن الاتفاق العام يكمن في أن التضخم يشير إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تقليل قيمة العملة المحلية وتضاؤل القدرة الشرائية للفرد..

يعود حدوث التضخم إلى عدة أسباب، بما في ذلك زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، أو نقص العرض الكلي نتيجة لعوامل هيكلية في الاقتصاد الوطني. تلك العوامل يمكن أن تشمل التغيرات في تكاليف الإنتاج، أو تقلبات في الأسعار العالمية للسلع الرئيسية، أو السياسات النقدية والمالية التي يتخذها البنك المركزي.

وبما أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع، فإن فهم هذه الظاهرة يعتبر أمرًا بالغ الأهمية للسياسيين وصانعي السياسات الاقتصادية، حيث يسعون جاهدين لتبني سياسات مناسبة للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال الدراسات الأجنبية والعربية حول فعالية السياسة النقدية في التخفيف من التضخم تشير إلى وجود تأثير قوي وإيجابي للسياسة النقدية في السيطرة على التضخم. تظهر هذه الدراسات أن إستعمال أدوات السياسة النقدية يمكن أن تقلل من التضخم على المدى الطويل

يجدر بالذكر أن هذه الدراسات تعتمد على الظروف الاقتصادية والسياقات الخاصة بكل بلد، ولذلك قد تختلف النتائج من بلد لآخر. لذلك، ينبغي مراعاة الظروف المحلية والعوامل الاقتصادية الفريدة عند تصميم وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التضخم.

الفصل الثاني:

المقدمة الفصل الثاني :

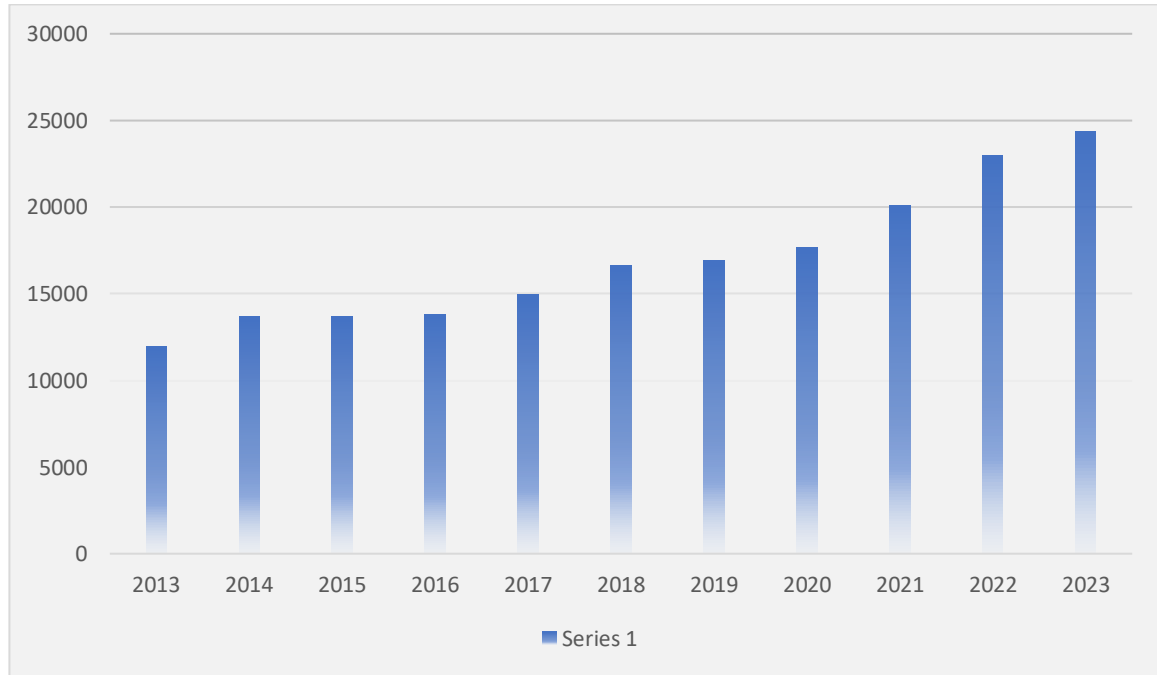
توجهت السلطة النقدية في الجزائر نحو استهداف التضخم في السنوات الأخيرة بهدف تقليل آثار التضخم السلبية وضبط معدلات التضخم. يعتبر استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في البلاد، ويعتبر تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية في الحد من التضخم خطوة مهمة لتعزيز فعالية هذه السياسة. يتناول هذا الفصل دراسة إمكانية توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق سياسة النقدية المستهدفة للتضخم في الجزائر.

المبحث الاول: أهم السياسات النقدية المطبقة في الجزائر خلال فترة من 2013-2023

اتخذت الجزائر مجموعة من السياسات النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام. تعتبر هذه السياسات أداة فعالة للتأثير على النشاط الاقتصادي ومستويات التضخم والتوظيف، وتشمل أهم هذه السياسات ودراسات :

المطلب الاول: تطور الكتلة النقدية من 2013-2023

تعتبر الكتلة النقدية جزءاً هاماً من الاقتصاد، حيث تلعب دوراً أساسياً في تسهيل عمليات التبادل والتجارة. وتتأثر حجم الكتلة النقدية بعوامل عدة منها السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية، ومعدلات الاقتصاد والتضخم، وحجم النشاط الاقتصادي حيث يوضح المنحنى التالي تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة .



تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1

منحنى من إعداد الطلبة بإعتماد على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر

خلال السنة 2013 ، شهدت الكتلة النقدية في الجزائر تذبذباً ملحوظاً. ليصل إلى 11941.5 مليار دينار جزائري. يُرجع هذا الرقم إلى تناقص تراكم الأصول الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط، حيث انخفض سعر برميل النفط من 111.04 دولار في عام 2012 إلى 109.55 دولار في عام 2013.

في عام 2014، شهدت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعاً مرة أخرى، ولكن بنسبة قدرت بحوالي 1.4% .

وفي 2015، شهدت الكتلة النقدية في الجزائر إستقراراً حيث بلغت الكتلة النقدية 13674.2 مليار دينار جزائري، بالمقارنة مع 13673.2 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2014، وذلك نتيجة للإنخفاض الطفيف في ودائع المحروقات.

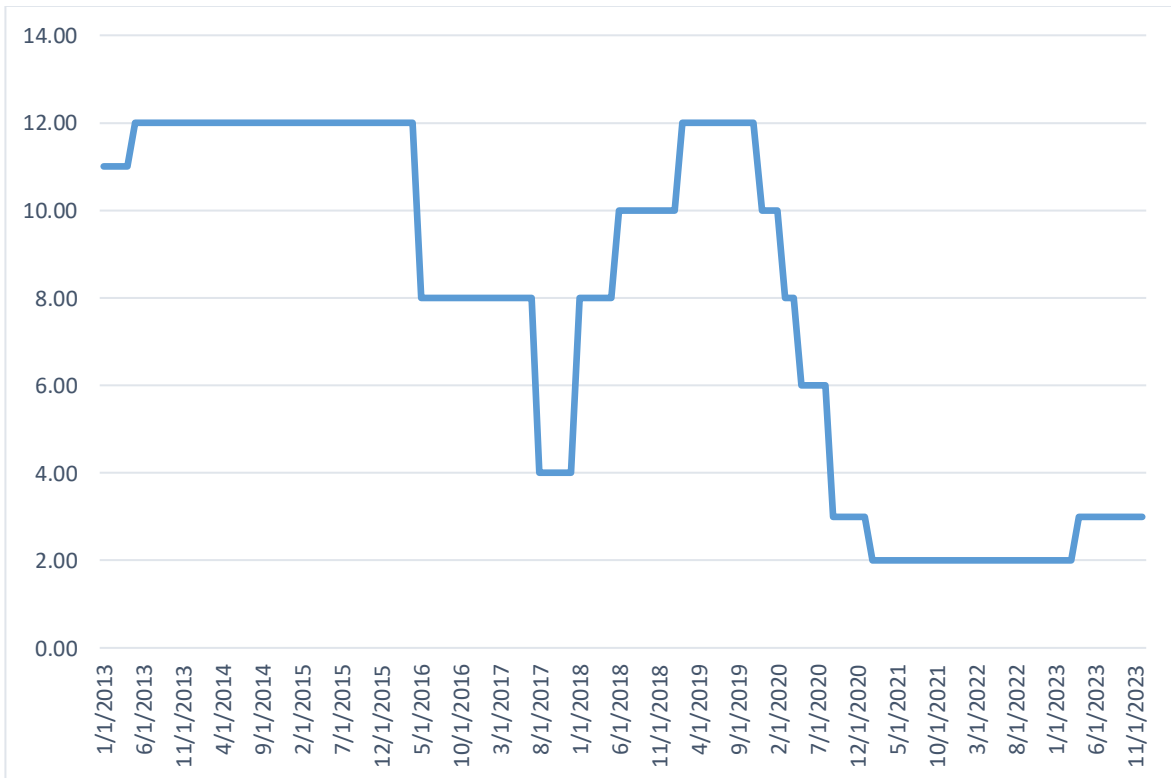
في 2016 إستمر هذا الإستقرار في الكتلة النقدية حيث بلغت 13816.6 مليار دينار جزائري و مع هذا شهد فائض السيولة المصرفية تراجع ملحوظ لم يشهده الإقتصاد الجزائري منذ مدة.

في عام 2017، شهدت العديد من التطورات في الوضع الاقتصادي العام، حيث اعتمدت نُفُذت آليات تمويل غير تقليدية وارتفعت بشكل ملحوظ أسعار المحروقات، وعرفت السيولة في المصارف في هذه الفترة تحسنا ملحوظا، وواصلت الكتلة النقدية في الزيادة إلى أن بلغت 16899.1 عام 2019.

أما في الفترة ما بين الثلث الثاني من 2020 إلى 2023 شهدت الكتلة النقدية في الجزائر زيادة متسارعة إلى أن بلغت 24357.92 مليار دينار جزائري، وذلك راجع إلى أزمة كورونا و الوضع الإقتصادي العالمي.

المطلب الثاني : تطور معدل الإحتياطي الاجباري في الجزائر من 2013-2023

تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر قد شهد تغيرات عديدة على مر السنوات، وذلك استجابة للتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه البلاد. يتم تعديل معدل الاحتياطي القانوني بناءً على عدة عوامل، من أهمها معدل التضخم ويوضح المنحنى التالي التغيرات التي مر بها خلال فترة الدراسة:



منحنى معدل الإحتياطي الاجباري 1

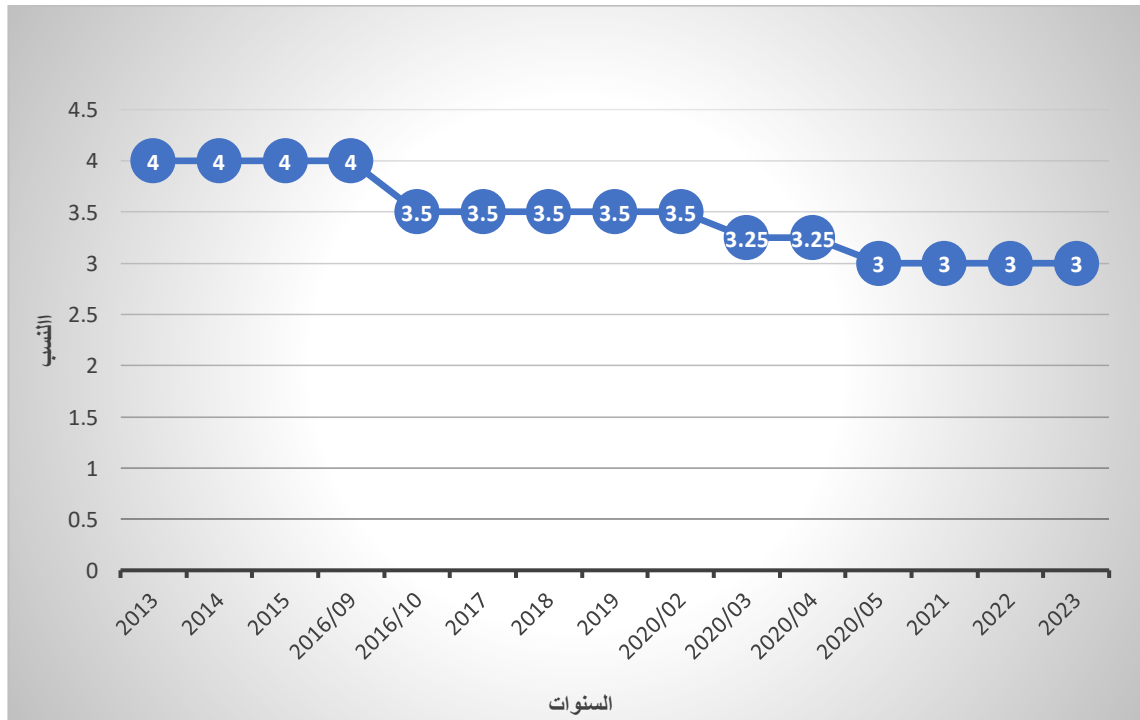
منحنى من إعداد الطلبة بإعتماد على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر

عرفت معدلات الإحتياطي الإجباري ثبات عند نسبة 12% خلال السنوات من 2013 حتى 2016 وذلك يدل على رغبة البنك في استعمال هذا الأخير كأداة أساسية للتحكم في سيولة البنك. ثم إنخفاض إلى نهاية سنة 2017 لنسبة 4% وهذا بغرض ضخ السيولة المصرفية. بعد ذلك إرتفع حتى 12% في سنة 2019

وإنخفض لأدنى نسبة و هي 2% و ذلك بعد أزمة كورونا 2020/ 2022. ليعاود الصعود إلى 3% نهاية 2023 بعد زوال حدة أزمة كورونا.

المطلب الثالث: تطور معدل إعادة الخصم من 2013-2023

يعتبر فهم وتقدير معدل إعادة الخصم في الجزائر أمراً حيوياً للشركات والمستثمرين لاتخاذ القرارات المالية الصائبة وتقييم جدوى الاستثمارات. وتعزز الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية العامة في البلاد من الثقة في الأسواق المالية وتحسين بيئة الاستثمار حيث يوضح المنحنى التالي معدلته خلال سنوات الدراسة:



تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر 1

منحنى من إعداد الطلبة بإعتماد على معطيات التقارير السنوية والنشرة الثلاثية لبنك الجزائر

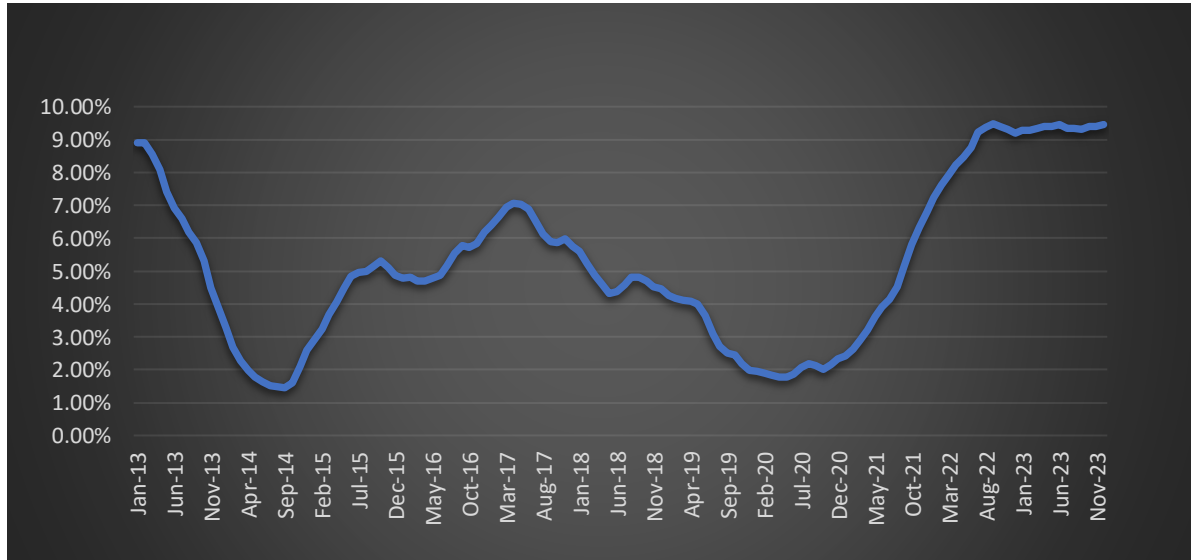
نلاحظ الفترة 2013-2015 استقرار معدل إعادة الخصم في حدود 4% و ذلك لإنعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر من طرف البنوك ، أما في 2016 إنخفض إلى 3.5% ذلك للإنخفاض الحاد في السيولة بعد أزمة النفط. تقرر بعد 2016 رفع النسبة من 3.5% إلى 3.75%، وذلك في خطوة للزيادة في السيولة النقدية لدى البنوك، وتقليص الطلب على القروض وخفض نسبة التضخم لعلاج النقص الذي عانته المؤسسات المالية والبنكية، منذ تراجعت مداخيل البلاد بسبب الأزمة النفطية، واستمر هذا الإستقرار حتى 2023.

المبحث الثاني : طبيعة التضخم في الجزائر و أهم مؤشراتته

سنحاول التطرق لكافة الأوضاع التضخمية التي الاقتصاد الجزائري وذلك لتفسيرها و معرفة أسباب تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة محل الدراسة.

المطلب الأول : التضخم في الجزائر خلال فترة 2013-2023

يعتبر استقرار الاسعار هدف كل اقتصاديات الدول و ذلك رمز من رموز القوة الاقتصادية لدول ومن بينها الجزائر حيث تهدف إلا تحقيق استقرار الأسعار وذلك بتطبيق سياساتها النقدية للوصول إلى الهدف الدقيق ألا وهو الحد من التضخم و التحكم به . ويمكن ان نعبر عن تغير مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 2013 إلى 2023 في المنحنى التالي:

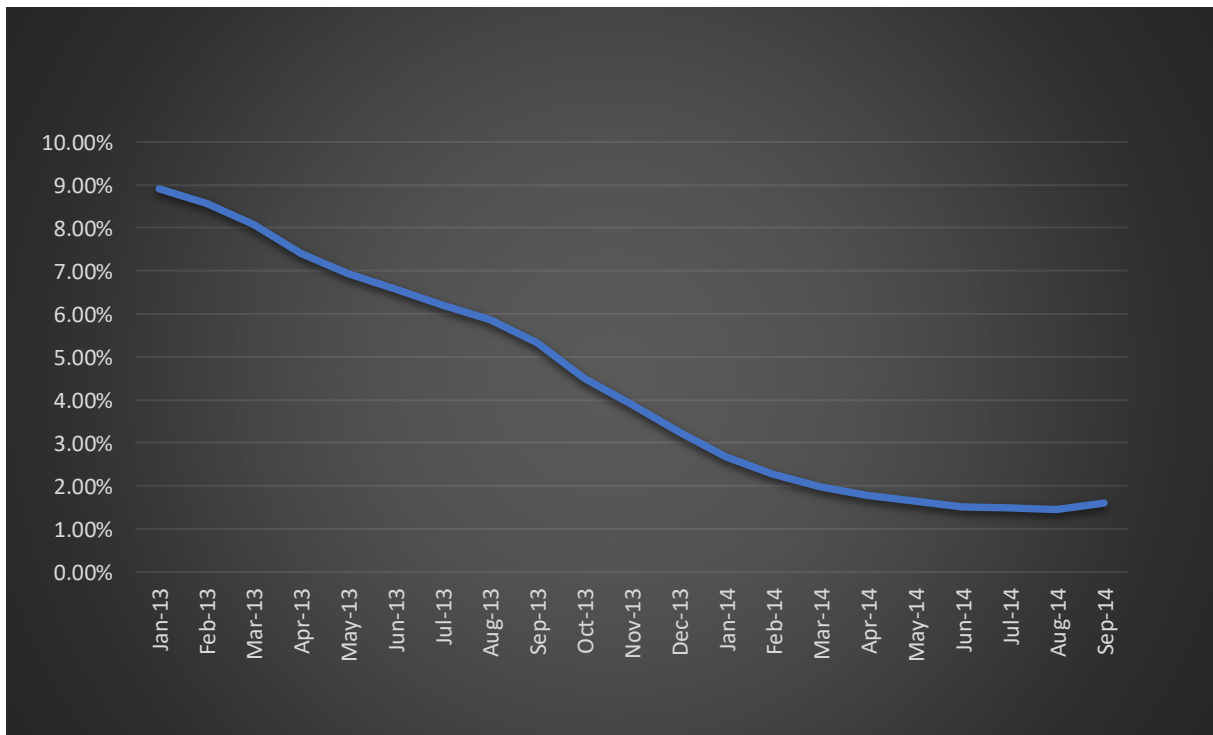


منحنى مؤشر التضخم في الجزائر 1

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على المراجع المقدمة و تقرير البنك المركزي الجزائري

و تميزت هذه الفترة بتقلبات من أدنى نسبة سجلت خلال هذه الفترة 1,45% في أوت 2014 إلى اقصى نسبة 9,48% في أوت 2022 في معدل التضخم وذلك لعدة أسباب اقتصادية و أزمات مست بالقطاع الجزائري جراء انخفاض أسعار البترول العالمي و انهيار سعر الصرف و جائحة كورونا التي مست العالم اجمع و لدراسة دقيقة لهذا المنحنى سنقسمه ل 4 فترات حسب أوقات الانخفاض و ارتفاع كما يلي:

أولا : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة يناير 2013 إلى سبتمبر 2014



تطور معدل التضخم فترة 2013_2014 1

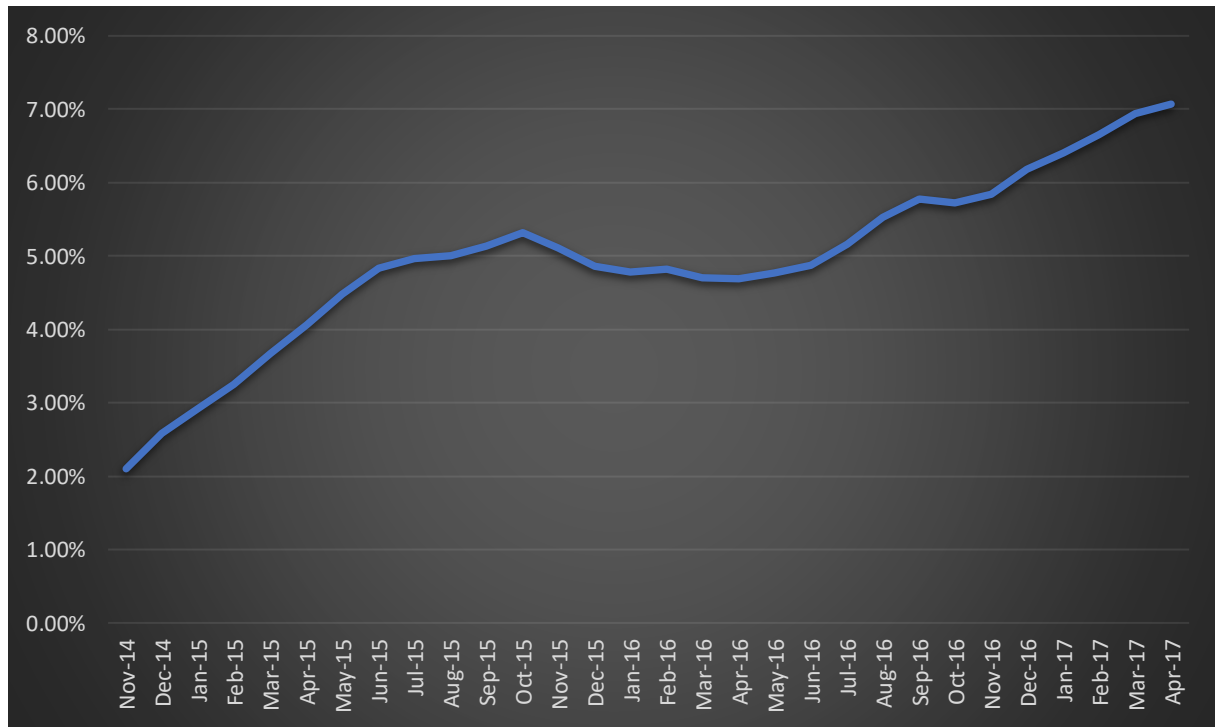
المصدر : من إعداد الطالبين بناء على المراجع المقدمة و تقرير البنك المركزي الجزائري

في عام 2012، شهد معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 8,89%. لذا، قرر بنك الجزائر تنفيذ أداة جديدة للسياسة النقدية ابتداءً من منتصف يناير 2013، وهي أداة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 1,58%. كما تم تمديد فترات استرجاع السيولة لامتناس المزيء من السيولة في للمصارف.

بدأت البنوك في رفع مستويات الاحتياطات الاجبارية الدنيا في مايو 2013 إلى 12%. بعد رفعها بنقطين مؤبئين. تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية في استيعاب السيولة الزائءة في السوق. ونتيجة لذلك، انخفضت السيولة المصرفية ورفعت المصارف مستويات موجوداتها في حسابات بنك الجزائر.

في مايو 2013، استأنفت البنوك القروض والافتراضات بمعدلات فائءة قريبة من 2%، واستمر معدل التضخم في الانخفاض حتى وصل إلى 1.45% في أغسطس 2014. وتعمل السياسة المالية بالتعاون مع إدارة مرنة لسياسة سعر الصرف على تحقيق استقرار الاقتصاد والتصءي للظاهرة التضخمية

ثانياً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة أكتوبر 2014 إلى أبريل 2017



تطور معدل التضخم فترة 2014_2017

المصدر : من إءءاء الطالببين بناء على المراجع المقدمة و تقرير البنك المركزي الجزائري بعد أن وصل معدل التضخم إلى أءنى مستوى له عند 1.45% ، شهدت السنوات الثلاث ونصف التالية ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى التضخم . تم تحديد الأهداف النقدية ، بالإضافة إلى هدف التضخم، على

أساس سعر متوسط للبترول يقدر بـ 59.7 دولار للبرميل في عام 2015. في الواقع، بلغ متوسط سعر البترول 53.1 دولار للبرميل في عام 2015، مما تسبب في انخفاض قوي مقارنة بمستواه في عام 2014 وكان أقل بقليل من متوسط سعر البترول المعتمد في البرمجة المالية.

تسببت الصدمة الخارجية في توسع نقدي ضعيف جداً في عام 2015 بنسبة 0.13%، مقابل 14.5% في عام 2014 و 8.41% في عام 2013. الانخفاض القوي في سعر البترول، جنباً إلى جنب مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، أدى إلى انخفاض السيولة المصرفية من 2730.92 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 1832.61 مليار دينار في نهاية عام 2015، أي انخفاضاً بنسبة تقدر بحوالي 33%.

بناءً على هذا الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية، قام بنك الجزائر بتعديل عتبات امتصاص السيولة، حيث انتقلت هذه العتبة من 1350.1 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 800 مليار دينار في أبريل 2015، ثم إلى 700 مليار دينار في يونيو 2015، و 500 مليار دينار في أغسطس، و 300 مليار دينار في أكتوبر، لترتفع إلى 700 مليار دينار في ديسمبر 2015. من المتوقع أن يعلن عن تدرجية استرجاع السيولة المصرفية الفائضة بعد عام 2015، مع نمو القروض الموجهة للاقتصاد، مما يدفع بالمصارف إلى العودة إلى إعادة التمويل من قبل بنك الجزائر، مما يبرز ضرورة إعادة تنشيط الأدوات المناسبة في هذا السياق.

بعد استعادته، منذ عام 2013، للهدف المعتمد من قبل مجلس النقد والقرض، ارتفع التضخم السنوي المتوسط في الجزائر الكبرى مرة أخرى، ليبلغ 4.78% في عام 2015 مقابل 2.92% في عام 2014 و 3.26% في عام 2013. وبعد أن تراجع التضخم في عام 2013 وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014.

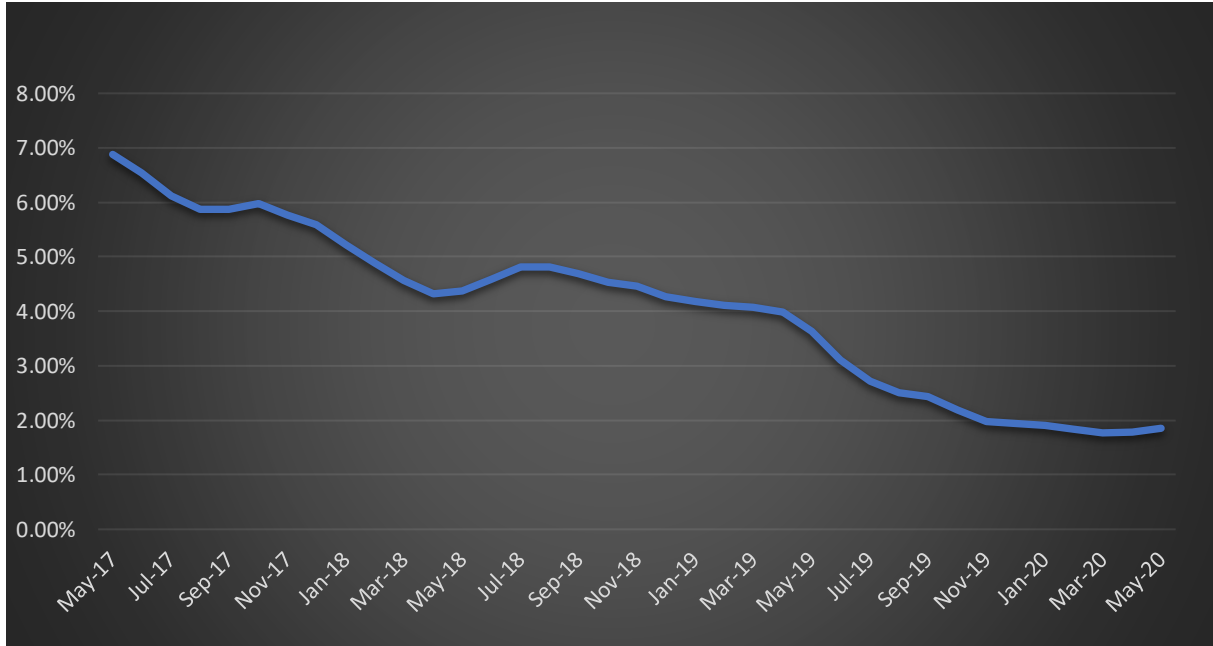
فيما يتعلق بالتضخم في عام 2016

بعد تراجع التضخم بشكل حاد في عامي 2013 و 2014، شهدت الجزائر زيادة في معدل التضخم في عام 2015 بنسبة 4.8%، واستمر ارتفاعه في عام 2016 ليصل إلى 6.4%. يبدو أن هذا الارتفاع لم يكن مرتبطاً بالتضخم المستورد، حيث لم يشهد مؤشر أسعار المنتجات ذات المحتوى المستورد زيادة كبيرة.

في عامي 2015 و 2016، كان التضخم في الجزائر يظهر طابعاً هيكلياً خارج المنتجات الزراعية الطازجة التي تتميز بتقلبات سعرية. وبالرغم من ذلك، استمر معدل التضخم في الثلاثية الأولى من عام 2017 في الارتفاع، حيث وصل إلى 7.07%.

هذه التحليلات تشير إلى أن هناك عوامل هيكلية أخرى تؤثر على معدل التضخم في الجزائر بالإضافة إلى التضخم المستورد. يجب إجراء مزيد من التحليل لفهم العوامل الدقيقة التي تؤثر على التضخم في الجزائر.

ثالثاً: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة مايو 2017 إلى مايو 2020



تطور معدل التضخم فترة 2017_2020 1

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على المراجع المقدمة و تقرير البنك المركزي الجزائري

بعد تراجع الوتيرة السنوية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى 7.1% في مارس 2017، شهدنا تباطؤًا لتصل إلى 5.6% في نهاية العام نفسه. من حيث الانزلاق السنوي، تباطأت وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار من 7.0% في ديسمبر 2016 إلى 4.93% في ديسمبر 2017، مما يشير إلى استمرار انخفاض معدل التضخم بعد ذلك التاريخ.

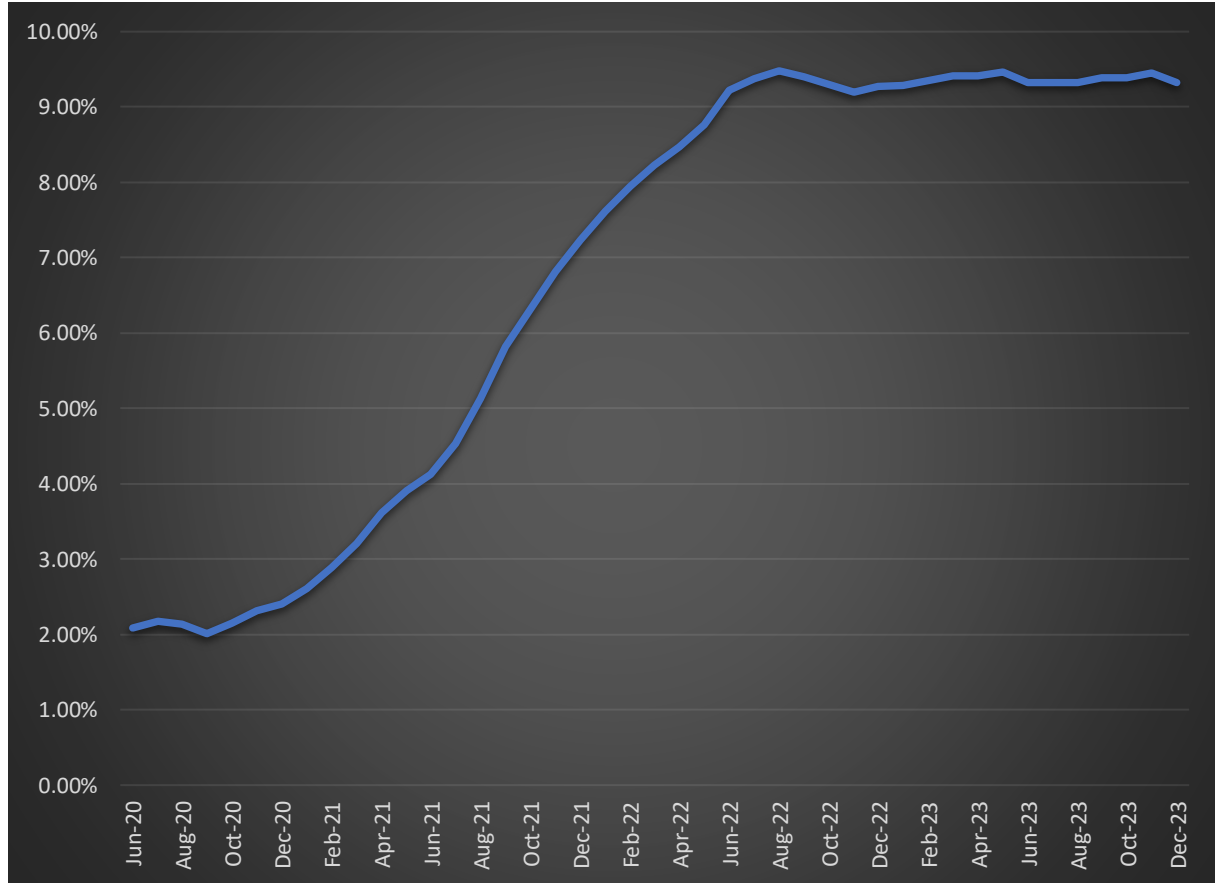
في عام 2018، شهدنا تباطؤًا في الوتيرة السنوية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك في نهاية العام إلى 4.27% مقارنة بـ 5.59% في عام 2017. ومن حيث الانزلاق السنوي، تباطأت وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار من 4.93% في ديسمبر 2017 إلى 2.70% في ديسمبر 2018، مما يشير إلى استمرار انخفاض معدل التضخم بعد ذلك التاريخ.

في عام 2019، استمرت الوتيرة السنوية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك في التباطؤ، حيث بلغت 1.95%، مقابل 4.27% في عام 2018. ومن حيث الانزلاق السنوي، تباطأت وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار

من 2.70% في ديسمبر 2018 إلى 2.43% في ديسمبر 2019، مما يشير إلى تباطؤ واضح في انخفاض معدل التضخم بعد ذلك التاريخ.

هذا الاتجاه استمر في الثلاثي الثاني من عام 2020، حيث وصل معدل التضخم إلى 1.78%.

رابعا : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة يونيو 2020 إلى ديسمبر 2023



تطور معدل التضخم فترة 2020_2023 1

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على المراجع المقدمة و تقرير البنك المركزي الجزائري

تم ملاحظة ارتفاع طفيف في وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بمعدل سنوي متوسط من 1.78% في مايو 2020 إلى 2.42% في نهاية عام 2020. يجدر التنكير بأن هذا الارتفاع جاء بعد ثلاث سنوات من الانخفاض.

بالنسبة للانزلاق السنوي (ديسمبر 2020 مقارنة بديسمبر 2019)، ارتفع معدل التضخم من 1.95% في ديسمبر 2019 إلى 2.41% في ديسمبر 2020. وقد ارتفع التضخم بنسب مختلفة للسلع المختلفة، حيث بلغت 2.46% للسلع الغذائية، 1.97% للمنتجات الفلاحية الطازجة، و 2.93% للمنتجات الغذائية

الصناعية. أما بالنسبة للسلع المعملية والخدمات، فسجلت ارتفاعات بنسب مختلفة وصلت إلى 5.89% و 0.94% على التوالي.

في عام 2021، شهدنا ارتفاعًا عالميًا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا، مما أدى إلى زيادة في أسعار الطاقة والعديد من المواد الأولية، خاصة المواد الغذائية. زادت درجة عدم اليقين بالآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية. وكما تم مناقشته سابقًا في التقرير، ارتفع متوسط التضخم السنوي العام لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 2.61% في يناير 2021 إلى 7.23% في ديسمبر 2021، وهذا يعتبر أعلى مستوى للتضخم خلال السنوات الخمس الماضية.

وبالنسبة للتضخم الأساسي، الذي يستبعد المنتجات الفلاحية الطازجة والمنتجات ذات الأسعار المحددة إداريًا، ارتفع إلى 6.07% في عام 2021 مقارنة بنسبة 4.33% في العام السابق. ووفقًا لدراسة أجراها بنك الجزائر، يعود الزيادة الكبيرة في التضخم في عام 2021 بنسبة 59% إلى التضخم المستورد، نتيجة ضعف الإنتاج المحلي مقارنة بالمنتجات المستوردة. وهذا يجعل الأسعار المحلية عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ويقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع الصدمات الخارجية. وبالتالي، كان التضخم العالمي هو العامل الرئيسي وراء ارتفاع التضخم عبر قناة الاستيراد في عام 2021.

تمت زيادة معدل التضخم بشكل كبير في عام 2022، حيث ارتفع متوسط التضخم السنوي الجمالي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 7.23% في عام 2021 إلى 9.27% في عام 2022، وهو أعلى مستوى للتضخم خلال السنوات الخمس السابقة. وبلغ التضخم الأساسي، الذي يقيسه مؤشر الأسعار خارج المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات التي تم تحديد أسعارها إداريًا، نسبة 8.93% في عام 2022 مقارنة بنسبة 6.07% في العام السابق. ووفقًا لتقييم أجراه بنك الجزائر، فإن ارتفاع معدل التضخم في عام 2022 بنسبة 61.7% يعود بشكل رئيسي إلى التضخم المستورد، نتيجة لتأثير ارتفاع الأسعار العالمية، خاصة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

وفي عام 2023، شهدت معدلات التضخم استقرارًا نسبيًا، حيث تراوحت ما بين 9.30% في يناير 2023 إلى 9.32% في نهاية عام 2023. وفي المتوسط السنوي، سجل معدل التضخم الإجمالي نسبة 9.39% في شهر سبتمبر من عام 2023، مقارنة بـ 9.40% في نفس الشهر من العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية الصناعية بنسبة 8.24% خلال الفترة من سبتمبر.

المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر

جراء دراستنا للمنحنى معدل التضخم في الجزائر من 2013 إلى 2023 و مراجعتنا لتقارير السنوية لبنك الجزائر استنتجنا وجود ثلاثة أنواع للتضخم في الجزائر خلال تلك الفترة

◆ **التضخم المستورد** يحدث التضخم المستورد عندما يتسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج في زيادة الأسعار الداخلية . هذا يمكن أن يحدث نتيجة لتقلبات في سعر الصرف أو زيادة في تكاليف النقل الدولي أو أي تأثير آخر يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وهذا خلال سنة 2022 بنسبة 61,7% و 59% سنة 2021.

◆ **التضخم الهيكلي**: يحدث التضخم الهيكلي عندما يكون هناك زيادة في أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات في الاقتصاد وهذا ما شهدته الجزائر خلال فترة الدراسة حيث يتسم التضخم في الجزائر بطابع هيكلي . يمكن أن يكون هذا النوع من التضخم ناتجاً عن زيادة في التكاليف العامة أو تغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى زيادة في الأسعار بشكل عام .

◆ **التضخم المعاين**: يحدث التضخم المعاين عندما يتم تحويل زيادة في تكاليف الإنتاج إلى زيادة في الأسعار للمستهلكين. يمكن أن يحدث ذلك نتيجة لزيادة في تكاليف العمالة أو تكاليف المواد الخام أو أي عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج.

المطلب الثالث : أسباب و اثار التضخم في الجزائر

أولاً: أسباب التضخم :

نظراً لطبيعة الاقتصاد الجزائري المتغيرة و المتأثرة بتغيرات الخارجية لأسعار الطاقة و أسعار السلع و الخدمات و تغيرات نرجح أن أسباب التضخم كالتالي:

■ أسباب داخلية :

1. نمو فائض السيولة البنكية:

تزداد مشكلة الفائض الكبير من السيولة تحدياً للبنوك الجزائرية، حيث تظهر هذه المشكلة بانتظام وتشكل إشكالية كبيرة. وقد برزت هذه المشكلة بشكل خاص في عام 2001، حيث كانت البنوك في حاجة مستمرة إلى السيولة، مما دفعها إلى اللجوء إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل وتأمين السيولة اللازمة في الفترة ما بين عامي 2013 و 2023، شهدت البنوك الجزائرية تقلبات في فائض السيولة.

في عام 2013، سجلت البنوك فائضاً بقيمة 2692.99 مليار دينار جزائري، في عام 2014، ارتفع فائض السيولة بنسبة ضئيلة تقدر بنسبة 1.4%، ولكن في يونيو 2015، انخفضت السيولة النقدية المتاحة بسبب تراجع وديعات القطاع المالي. في عام 2015، شهد فائض السيولة تراجعاً ملحوظاً بسبب تقلص قوي لودائع

القطاع المالي، حيث انخفض متوسط فائض السيولة من 2826.3 مليار دينار جزائري في عام 2014 إلى 2135 مليار دينار جزائري في عام 2015.

وفي عام 2016، استمرت الاتجاهات السلبية حيث انخفض فائض السيولة بقيمة 1011.72 مليار دينار جزائري. أما في عام 2017، فقد شهد الوضع الاقتصادي تحسناً بفضل آلية التمويل غير التقليدية وزيادة أسعار النفط، مما أدى إلى تحسن السيولة للمصارف والمؤسسات المالية، حيث ارتفعت السيولة المصرفية إلى 1380.6 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2017، بعد تراجع في بداية العام. في عام 2019، تراجعت السيولة في عام 2020 بسبب العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، لتحسن قليلاً في عام 2021 بفضل تدابير التخفيف من القيود الاحترازية وبرنامج إعادة التمويل. لكن في عام 2022، شهدت السيولة مستويات أقل نسبياً بالمقارنة مع العام السابق. وفي الفترة الأولى من عام 2023، شهدت السيولة انخفاضاً حاداً، حيث تراجعت بنسبة 16.4%، مما يعكس التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في مواجهة الظروف الاقتصادية والصحية الصعبة.

2. الزيادة في التكاليف الإنتاجية :

من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات. يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة الأسعار، خاصة في حال عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يتيح للمنتجين نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك عبر زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

3. زيادة كتلة الرواتب و الأجور:

يلعب رفع الأجور والرواتب دوراً هاماً في زيادة الضغوط التضخمية، حيث يشهد الشعب الجزائري تدهوراً مستمراً في القوة الشرائية للنقود في الوقت الذي يرتفع فيه هذا النوع من التكاليف.

4. التضخم الهيكلي :

تحاول الجزائر جاهدة الخروج من دائرة التخلف من خلال اعتماد نظام اقتصادي سوقي يهدف

إلى تحقيق التقدم والازدهار. ومع ضعف البنية الاقتصادية، فإن تحقيق التقدم يتطلب مراعاة عوامل متعددة. فتغيير النظام الاقتصادي ليس كافيا مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة. من بين هذه العوامل، النمو الديموغرافي الذي شهد تطورا مستمرا خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت عدد السكان بسبب الثقافة والتقاليد السائدة، مما جعل السوق الداخلي غير قادر على تلبية احتياجات السكان في ظل امتلاك العرض المحدود كما سبق الذكر، مما يزيد من حدة التضخم. وأيضا، اللامتوازن الجغرافي، حيث بعض المناطق تتوفر على موارد طبيعية متنوعة، بينما تفتقر المناطق الأخرى لذلك، مما يضطر السكان للهجرة إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى التضخم الجهوي. لتجنب هذا، يجب وجود تبادل بين المناطق، لكن هذا سيواجه صعوبات رئيسية مثل نقص البنية التحتية، خاصة في النقل للأشخاص والبضائع، وهذا يؤدي إلى زيادة في الأسعار. ويجب الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في الإنتاجية بسبب سوء إدارة المؤسسات وعدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل فعال ونقص كفاءة الإدارة.

■ أسباب خارجية

بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الواردات من مختلف الأصناف، فإنه لا مفر من تأثر وضعياته الاقتصادية بالحالة الاقتصادية للدول التي يستورد منها. هذا التأثير ينعكس بشكل خاص على معدلات التضخم في الجزائر. ومن الواضح أن هناك عدة أسباب خارجية يمكن أن تلعب دورا في هذا التأثير، منها:

- ◆ **تقلبات سوق الصرف الأجنبي:** تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية قد تؤثر على تكاليف الواردات وتسعيرها، مما يؤدي إلى تأثير على التضخم في البلاد.
- ◆ **زيادة الواردات (تضخم مستورد):** هي مشكلة معروفة في الجزائر، حيث تعاني البلاد من فائض كبير في ميزانيتها التجارية نتيجة لزيادة الواردات، والتي يتنوع هيكلها.

ثانيا: اثار التضخم في الجزائر:

- **تأثير التضخم على توزيع الدخل:** يتمثل في أنه يقلل من قيمة الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابت، حيث لا تتغير دخليتهم بنسبة تتماشى مع زيادة الأسعار المستمرة. في الجزائر، فإن فئة

أصحاب الدخل الثابت تشكل الغالبية، وعلى الجانب المقابل، يستفيد أصحاب الدخل المتغير مثل رجال الأعمال وتجار الجملة والوسطاء من ارتفاع الأسعار.

نتيجة لتأثير التضخم على القدرة الشرائية الواقع في الجزائر نلاحظ، أن بعض الكفاءات البشرية في ممارسة أنشطة إضافية في أوقات فراغهم بهدف الحفاظ على قدرتهم الشرائية. هذه الأنشطة تشمل:

البحث عن وظيفة إضافية للزوجة والأبناء.

زيادة ساعات التدريس للمدرسين لزيادة دخلهم.

الهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل أفضل وأجور أعلى.

● تأثير التضخم على هيكل الإنتاج: يتمثل في توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات التي

لا تساهم في التنمية في المراحل الأولى. فارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات المخصصة للاستهلاك أو ذات طبيعة مضاربة يجذب الاستثمارات إليها على حساب القطاعات الإنتاجية والاستثمارية. على سبيل المثال، يتجه جزء كبير من الأموال إلى جانب الاستيراد وجانب الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي، وبناء العقارات الفاخرة، وغيرها من الأمور التي لا تعزز الإنتاجية ولا تفيد الاقتصاد المحلي بشكل كبير.

تساعد معدلات التضخم العالية على تفاقم القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي تحدث في القطاع الصناعي و، مما يؤدي إلى اختلالات في القطاعات الاقتصادية وتدهور مستوى الإنتاج. هذا الوضع يؤدي إلى مشاكل في توفير المواد الأولية والتجهيزية، وارتفاع التكاليف، مما يؤدي في النهاية إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية وتفاقم مشكلات انقطاع التمويل وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.

● تدهور القدرة الشرائية والادخار: وذلك ما شهدته الجزائر خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع

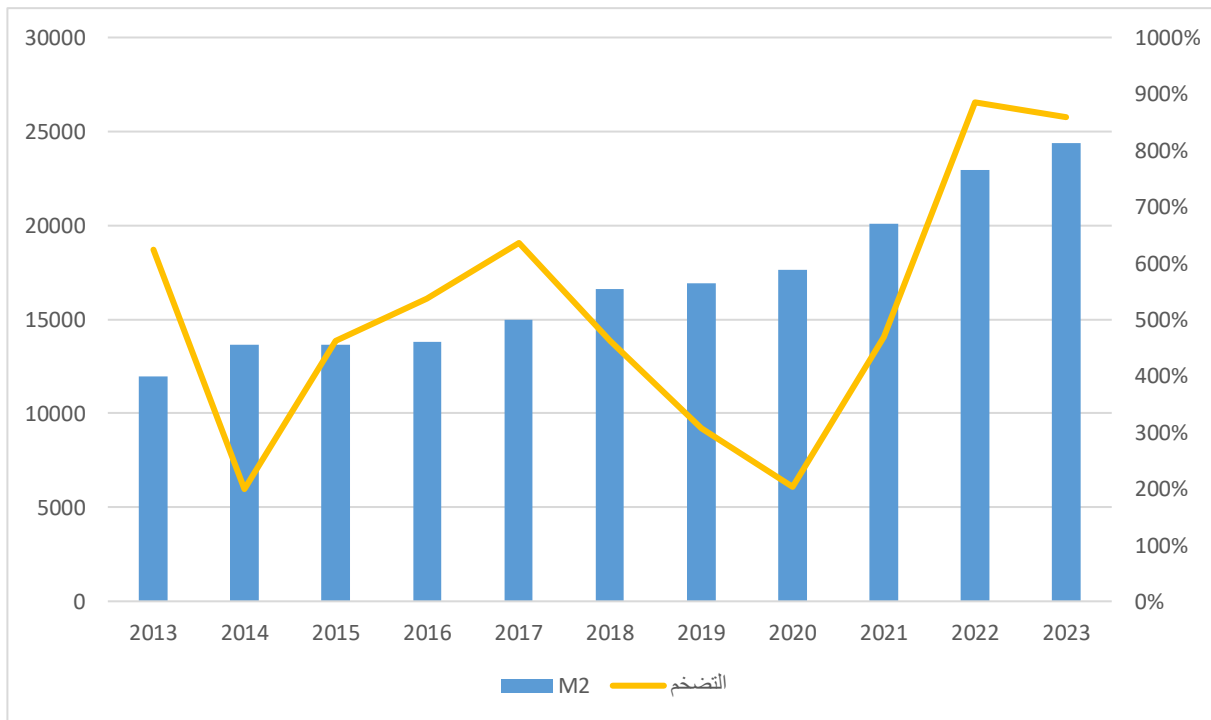
أسعار المواد الغذائية و خصوصاً المستوردة مقابل العملة الوطنية مما أدى الى لجوئهم للمدخرات السابقة وذلك لشراء بعض الأصول القيم المنقولة و غير منقولة التي تمكنهم من تخزين أموالهم للحفاظ على القدرة الشرائية في المستقبل . وعليه التضخم يؤثر سلباً على مستوى الادخار وإيجاباً على حجم الأموال المخصصة للاستهلاك. يعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار بشكل عام يقلل بشكل كبير من قوة الشراء للدخل. ينعكس هذا التأثير سلباً على الاستهلاك والادخار، حيث يقلل التغير الحقيقي في مستوى الدخل الحقيقي للأسر ذات الدخل المحدود من قدرتها على تكوين مدخرات.

المبحث الثالث: دور أدوات السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2013-2023

يعتبر استهداف التضخم بأنه من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم يتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية حيث قامه بتفعيل أدوات معينة لاستهداف التضخم في فترة 2013-2023 ومن خلالها نلاحظ مدى تأثيرها على معدلات التضخم :

المطلب الأول: علاقة تطور الكتلة النقدية و التضخم

من احد اهم مؤشرات قياس التضخم و التحكم به من خلال الساطة النقدية هو حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد و يعبر الشكل البياني التالي معدل التضخم مع تطور الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة:



تطور الكتلة النقدية مع التضخم 1

رسم بياني من إعداد الطلبة بإعتماد على معطيات سابقة

نلاحظ من الشكل البياني السابق بأن التغيرات في حجم الكتلة النقدية لا تنعكس بصفة تامة على معدلات التضخم بما يعكس ضعف العلاقة الواردة أن الزيادة في الكتلة النقدية M2 يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم، حيث يمكن ملاحظة هذا سنة 2013، حيث أن معدل التضخم مرتفع رغم انخفاض الكتلة النقدية .M2

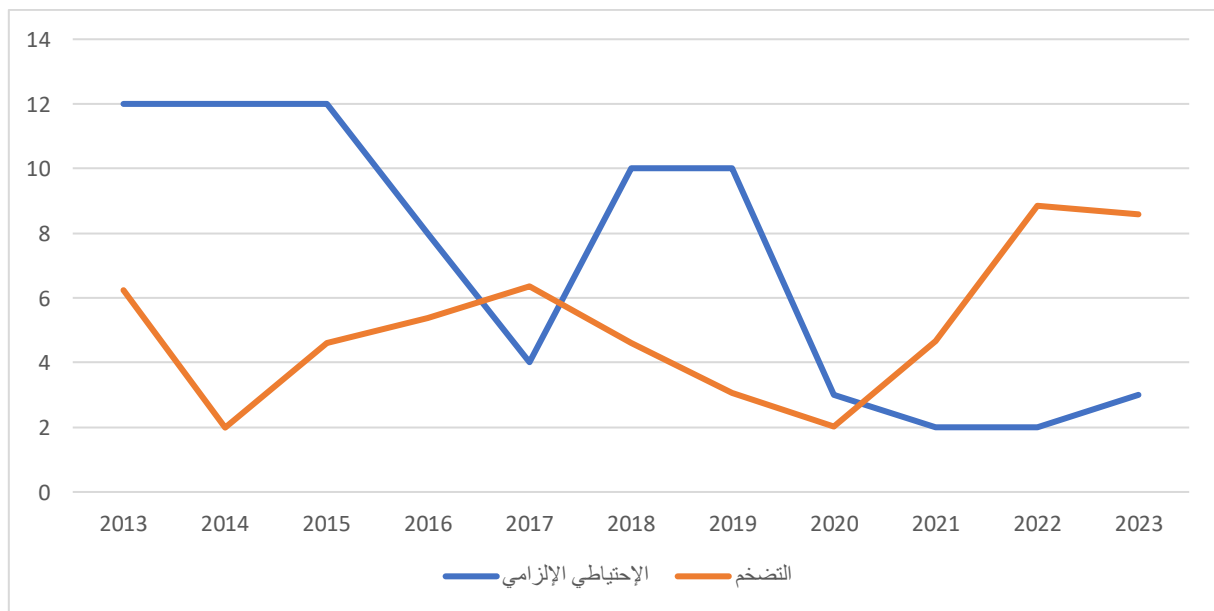
و في 2014 زيادة في M2 13673.2 مليار دينار مقارنة ب 11941.2 مليار دينار في 2013 بصاحبها إنخفاض في معدل التضخم 6.23% مقابل 1.99%.

أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بحتة. يمكن ملاحظة تعارض هذه العلاقة في سنوات 2015 و 2016، حيث انخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة بنسب متدنية جداً إلى 0.1% و 0.8% على التوالي، في حين ارتفع معدل التضخم إلى 4.78% و 5.35% على التوالي. وبحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر، فإن حدة التضخم خلال 2015 و 2016 لا يمكن أن تُرجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم مثل تطور حجم النقدية والتضخم المستورد. بل تعكس هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، حيث يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة. كما يلاحظ أنه من عام 2019 إلى 2022، وعلى الرغم من تذبذب معدل نمو الكتلة النقدية بين النمو والتراجع، استمر التضخم في الارتفاع ليصل إلى أعلى معدل له في عام 2022 ب 8.85%.

كما يمكن تأكيد هذه العلاقة سنة 2023 حيث نلاحظ بداية إنخفاض معدل التضخم يقابله ارتفاع في M2.

المطلب الثاني: فعالية احتياطي الاجباري في إستهداف التضخم

من احد السياسات النقدية المطبقة للتحكم في معدل التضخم هي الاحتياطي الاجباري ومن خلال المنحنى البياني التالي الذي يعبر عن معدلات التضخم مقارنة بنسبة الاحتياطي الاجباري خلال فترة الدراسة نلاحظ :



منحنى تطور احتياطي الاجباري و التضخم 1

رسم بياني من إعداد الطلبة بإعتماد على معطيات سابقة

من الفترة 2013-2014 عرفت نسبة الإحتياطي الإجباري في هذه الفترة إستقرار عند نسبة 12 %، لتتراجع بعدها مستويات التضخم في سنوات 2013 ، 2014 ، وهو ما يعكس فعالية السياسة النقدية في التصدي للتضخم باعتباره هدفا صريحا ووحيدا من أهداف السياسة النقدية. غير أن الانخفاض المسجل في السيولة المصرفية بدءا من سنة 2015 واستمراره لسنوات لاحقة نتيجة انخفاض إيرادات الدولة بسبب انهيار أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 .

من 2015-2016 نلاحظ في سنة 2015 زيادة في معدل التضخم 4.62 % مقارنة ب 1.99 % السنة السابقة، قامت السلطة النقدية بتخفيض الإحتياطي الإلزامي إلى 8 % في سنة 2016، لكن ذلك لم يؤثر في معدل التضخم حيث إستمر بزيادة .

من 2017-2020 أعيد تخفيض الإحتياطي الإلزامي إلى 4% في 2017 ، مما أدى إلى إنخفاض في معدل التضخم تدريجيا بداية من ديسمبر 2017، بعد تبني الجزائر لسياسات نقدية غير تقليدية أو ما يُعرف بآلية التمويل غير التقليدي اعتبارًا من أكتوبر 2017، وجد بنك الجزائر نفسه مُجبرًا على مواجهة تحدي حقيقي يتمثل في التحكم في الضغوط التضخمية التي نشأت نتيجة عمليات الإصدار النقدي بهذه الأساليب. لذا، قامت السياسة النقدية بإعادة تنشيط عمليات امتصاص السيولة بدايةً من يناير 2018، من خلال رفع معدل الإحتياطي الإجباري إلى 8%، ثم إلى 10% في يونيو 2018.

وفي 2019 نلاحظ إستمرار إنخفاض معدلات التضخم جراء رفع معدل الإحتياطي الإجباري 12% في فيفري 2019، يشير الانخفاض الملحوظ في السيولة المصرفية خلال النصف الثاني من عام 2019 إلى قيام بنك الجزائر، في أغسطس 2019، بمراجعة معدل الاحتياطيات الإلزامية للبنوك باتجاه الانخفاض، حيث وصل إلى 10% في ديسمبر من نفس العام. هذه الخطوة تهدف إلى تحفيز البنوك على زيادة تداول السيولة وتمكينها من تمويل الاقتصاد بشكل أفضل. تعتبر هذه السياسة جزءًا من جهود بنك الجزائر لتعزيز السيولة المصرفية ودعم النمو الاقتصادي في البلاد.

في عام 2020، شهدت السيولة المصرفية، التي تعتمد على العوامل المستقلة، انخفاضًا يبلغ 54.71%. يمكن تفسير هذا الانخفاض بشكل أساسي بتراجع قوي في الموجودات الخارجية الصافية، المرتبطة بالرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وزيادة في النقد المتداول، والذي زاد بشكل أكبر من المعتاد بسبب تفضيل الأفراد لحيازته خلال فترة الأزمة الصحية.

نتيجة لهذا تقلص السيولة المصرفية، اضطر بنك الجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتصحيح الوضع، بما في ذلك خفض معدل الاحتياطيات الإجبارية إلى 6% في 15 مايو 2020، و3% في 15 سبتمبر 2020. تم اتخاذ هذه الخطوات لتعزيز النشاط الاقتصادي، خاصة مع مراعاة التأثيرات الاقتصادية لأزمة الصحة التي واجهتها البلاد في عام 2020.

تواصلت الجهود لتعزيز الاقتصاد من خلال استمرار التدابير التيسيرية التي بدأت منذ عام 2020. في هذا السياق، تم تقليص الحد الأدنى لمعدل الاحتياطات الإلزامية من 3% إلى 2% اعتباراً من 15 فبراير 2021، حيث وصل معدل التضخم 4.68%، مواصلاً ارتفاعه وصولاً إلى 8.85% في 2022.

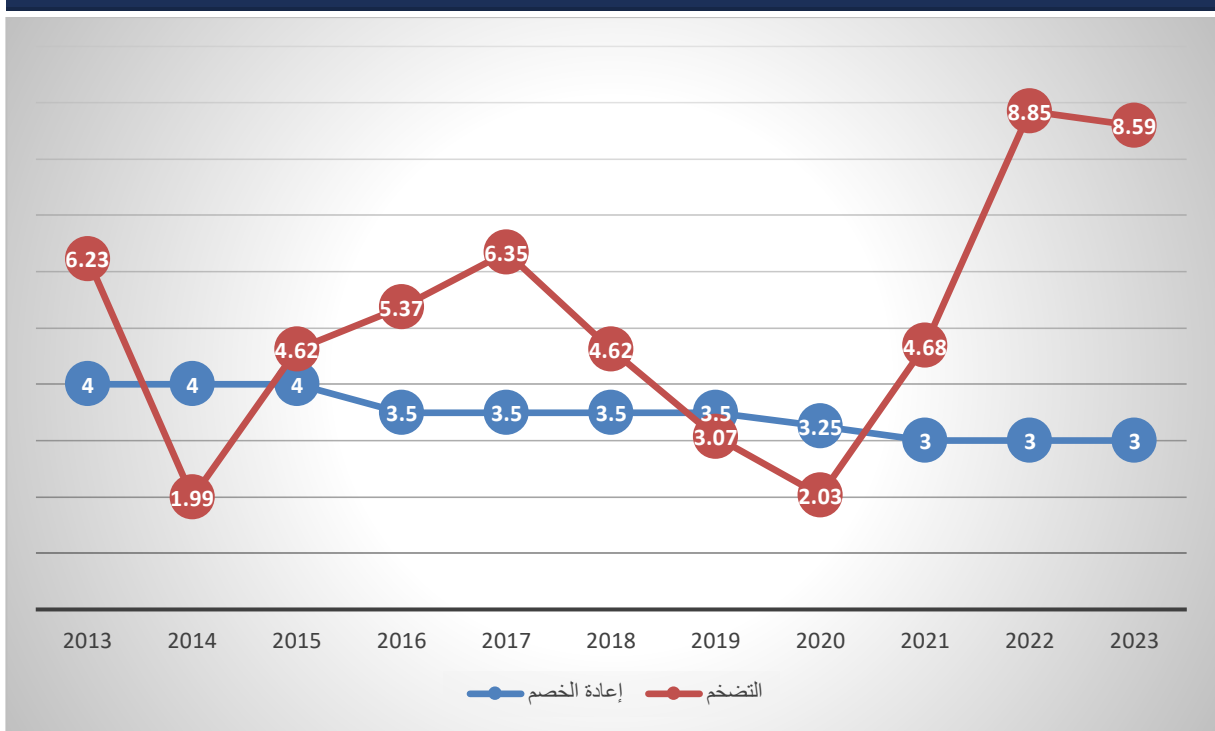
يهدف هذا التخفيض التدريجي والمنتالي في معدل الاحتياطات الإلزامية إلى توفير سيولة إضافية للبنوك، مما يعزز قدرتها على تمويل الاقتصاد في ظل ركود السوق المالي. يعكس هذا الإجراء التزام بنك الجزائر بدعم وتعزيز القطاع المالي والاقتصادي في البلاد. وفي عام 2022، حافظ بنك الجزائر على معدل الاحتياطي الإلزامي عند 2%.

أما في سنة 2023 نلاحظ إستقرار في معدلات التضخم بعد الزيادة المتسارعة في اخر سنتين بسبب الجائحة الصحية، مما أدى إلى رفع معدل الإحتياطي الإلزامي تدريجياً 3% وذلك لإمتصاص السيولة الناتجة عن تلك الجائحة مستقبلاً.

ومنه نستنتج فعالية أداة الإحتياطي الإلزامي في معالجة التضخم في الفترة 2013-2023.

المطلب الثالث: فعالية معدل إعادة الخصم في إستهداف التضخم

يعتبر معدل إعادة الخصم احد السياسات النقدية للتحكم في التضخم و المنحى التالي يوضح تطورهما خلال فترة الدراسة :



منحني معدل التضخم و معدل اعادة الخصم 1

رسم بياني من إعداد الطلبة بإعتماد على معطيات سابقة

يُظهر الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم استقر عند 4% من عام 2013 حتى عام 2016. يشير هذا الاستقرار إلى توقف البنوك التجارية عن إعادة الخصم لدى البنك المركزي، مما يعني توقف البنوك عن إعادة التمويل من بنك الجزائر، وهو ما أدى إلى فائض في السيولة خلال هذه الفترة وتوسع الكتلة النقدية. يمكن تفسير هذا الفائض باتباع الحكومة لسياسة توسعية وارتفاع الأسعار العالمية، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول.

في عام 2016، تم تخفيض معدل إعادة الخصم إلى 3.5% بهدف تحفيز عمليات إعادة الخصم بسبب نقص السيولة المسجلة في ديسمبر من تلك السنة وحاجة البنوك لإعادة التمويل. واستمر هذا المعدل ثابتاً حتى 14 مارس 2020.

بعدها في عام 2020 تم تخفيض معدل إعادة الخصم لـ 3.25%، ثم 3% في 2021، ليستقر حتى 2023 وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية العالمية (جائحة كورونا).

خلاصة الفصل الثاني :

بإسقاط الدراسة على تحليل حول السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة إحصائية تحليلية لكل من السياسة النقدية وظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة 2013_2023 ومن خلال تحليلنا لهذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها فعالية أدوات المطبقة من طرف السلطة النقدية على إستهداف التضخم.

خاتمة عامة:

تطرقنا في هذه الدراسة على التعرف عن السياسة النقدية التي تعتبر التدخل المباشر الذي يتم من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية من خلال تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق عدة أهداف مثل تحقيق استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق النمو الاقتصادي. تستخدم السياسة النقدية أدوات مثل سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة لتحقيق هذه الأهداف.

تُعتبر مكافحة التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية. يُعرف التضخم بارتفاع مستوى الأسعار العام للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة.

أما في الجانب التطبيقي بإسقاط الدراسة على تحليل حول السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة إحصائية تحليلية لكل من السياسة النقدية وظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة 2013_2023 ومن خلال تحليلنا لهذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج منها يمكننا تأكيد صحة الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

✓ نتائج اختيار الفرضيات:**الفرضية الأولى:**

من أجل الإجابة على الفرضية الأولى نتوصل إلى أن أداة الإحتياطي الإجباري فعالة في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر، رغم الأزمات التي مر بها الإقتصاد في هذه الفترة، فتارة تمتص فائض السيولة

وتارة تعزز وتنشط الإقتصاد، وكل ذلك حسب الوضع الإقتصادي السائد في البلد.

الفرضية الثانية:

من اجل الاجابة على الفرضية الثانية نتوصل الى أن أداة إعادة الخصم فعالة الى حد ما في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر حيث تقوم بتحفيز عمليات إعادة الخصم بسبب نقص السيولة وحاجة البنوك لإعادة التمويل. لكن الأزمات التي مر بها الإقتصاد في هذه الفترة حددت من فعالية هته الأداة، رغم كل هذا إلا أنها ظلت فعالة في التحكم في معدلات التضخم.

ومن الإجابة على الفرضيات الفرعية يمكننا الإجابة على الفرضية العامة، وهي أن للسياسة النقدية دور فعال في معالجة التضخم في الجزائر خلال فيرة 2013-2023.

✓ النتائج النظرية للدراسة:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الإستقرار الإقتصادي العام.
- تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية والحديثة للسياسة النقدية.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة، إعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل حصول تنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشر.
- يعتبر التضخم الإرتفاع العام للأسعار ويعد ظاهرة إقتصادية ليست حديثة النشأة.

✓ النتائج التطبيقية للدراسة:

- لقد تمكنت السياسة النقدية من التحكم نسبيا في معدلات التضخم في الجزائر.

□ إن الارتفاعات المستمرة في الأسعار بسبب التضخم المستورد التي يعرفها الاقتصاد الجزائري هو السبب الرئيسي لتدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية مما أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

□ فعالية الاحتياطي الاجباري و معدل إعادة الخصم في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر.

□ يعد الاحتياطي الاجباري من اهم ادوات السياسة النقدية المتحكمة في التضخم.

✓ الإقتراحات والتوصيات:

□ ضرورة تفعيل السياسة النقدية التي يسيطر بنك الجزائر من خلالها ترسيخ مبدأ إستقلالية السلطة النقدية في إستقلالية القرارات واعتماد الرقابة غير المباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك بتطوير السياسة النقدية.

□ تتطلب سياسة النقدية التضخم أن يكون لبنك الجزائر أليات وبرامج متقدمة للتنبؤ بظاهرة التضخم.

□ ضرورة التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره السبب الرئيسي في برز التضخم.

□ عمل لجنة مخصصة للتعامل مع الازمات الطارئة مثل انهيار أسعار النفط و الازمة الصحية .

✓ آفاق الدراسة:

□ فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

□ دور السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر.

ملخص الدراسة

الملخص: في هذه الدراسة، تم التطرق إلى سياسة النقدية ودورها في التحكم بالفعاليات الاقتصادية من خلال تغيير عرض النقود وت، والتي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف مثل الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل وتحقيق التوازن في المدفوعات والنمو الاقتصادي. تستخدم السياسة النقدية أدوات مثل سعر الفائدة والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة لتحقيق هذه الأهداف و لمكافحة التضخم والحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات تعتبران من أبرز أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة وزيادة أسعار السلع والخدمات عموماً. وفي الجانب التطبيقي، تم استعراض السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2023، وتم إجراء تحليل إحصائي للسياسة النقدية وظاهرة التضخم في البلاد خلال هذه الفترة. أسفرت الدراسة عن نتائج تسمح بفحص صحة الفرضيات والوصول إلى اقتراحات وتوصيات تتعلق بهذا الموضوع.

In this study, monetary policy and its role in controlling economic : abstract activities through changing the money supply. It aims to achieve several goals such as economic stability, full employment, balance of payments, and economic growth. Monetary policy uses tools such as interest rates, legal to Combating reserves, and open market operations to achieve these objectives inflation and maintaining price stability of goods and services are among the key objectives of monetary policy, as inflation leads to a decrease in the value of currency and an increase in prices overall. In the practical aspect, the monetary policy in Algeria was reviewed during the period from 2013 to 2023, and a statistical analysis of monetary policy and inflation phenomenon in the country during this period was conducted. The study resulted in findings that allow examining the validity of hypotheses and reaching suggestions and recommendations related to this topic.

الكلمات المفتاحية : الكتلة النقدية , ارتفاع الأسعار, معالجة التضخم, أدوات النقدية , معدل التضخم, الاحتياطي الاجباري , معدل إعادة الخصم .

1. Einzig, P. (2006.). <https://www.nypl.org/research/research-catalog/bib/b13860155>. Récupéré sur new york public library.
2. G. L. Bach. (2013, 09 02). *cambridge university press*. Récupéré sur cambridge core: <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/abs/federal-reserve-policymaking-a-study-in-government-economic-policy-formation-by-g-l-bach-new-york-alfred-a-knopf-1950-pp-xvii-282-v-300/620F92E501B100A28CD0DCF357D47A07>
3. الفتح، إ. ع (2012). أكتوبر. (نشرة التوعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت . الإضاءات المصرفية المالية).
4. أمين، ل (2020). دور السياسة النقدية في تحفيز الإقتصاد دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
5. بن قدور، و علي. (2016). أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة. غليزان: المركز الجامعي أحمد زبانة.
6. بوسالم، ر .، بونوة، .، ش. (2014, 9 1). الفجوة التضخمية في الجزائر 1988_2006 دراسة تحليلية. مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد بنكي ونقدي. Revue du Lareiid.
7. د. أحمد شفيق الشاذلي. (2017). فنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
8. دحان، ك .، سلوكي، ك. (2017). فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2015). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر .، جامعة احمد دراية أدرار-الجزائر.
9. دحان، ك. (2017). فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 2000-2015. أدرار: جامعة أحمد دارية.
10. ريمة، ب (2018). سياسة النقدية بين الأدوات التقليدية و غير التقليدية -دراسة حالة الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي .-جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
11. زروق، إ. ب (2021). التضخم قياسه وأثاره مع تطبيق على الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. LMD.
12. صباح، ب .، جرفي، ف (2021). السياسة النقدية ودورها في إستهداف معدلات التضخم في الجزائر. مذكرة مقدمة استكمالاً ل متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية . جيجل ، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى. –
13. طه، ر. ا (2021). التضخم أسبابه، أثاره، وسبل معالجته. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
14. طويل، ب (2016). دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. باتنة: جامعة الحاج لخضر-باتنة.

15. طويل, ب. ا. (2016). دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. باتنة: جامعة الحاج لخضر-باتنة.
16. علي, د., بن قدير. (2016). أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2015. غليزان: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية المركز الجامعي أحمد زبانة.
17. قاسم, ن. (2019). أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات. العراق: كلية الإدارة والإقتصاد جامعة دهوك إقليم كردستان.
18. مداني, شريط, (2017). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 2006-2016. ميله: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف.
19. مداني, ب., شريط, ر. (2018). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر من (2006-2016) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله.
20. مروة, ك. (2022). أثر أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
21. مكيد, ع., عشيظ, ع. ا. (2017). اثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015) بحوث الاقتصادية العربية.